وقفات مع

الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد

في كتابه دروس التصريف

إعداد

د / شعبان زين العابدين محمد

أستاذ اللغويات المساعد

كلية اللغة العربية بالقاهرة

وقفات مع الشيخ محمد محيي الدين في كتابه دروس التصريف

شعبان زين العابدين محمد

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: shabanzyn69@azhar.edu.eg

الملخص:

يدور هذا البحث حول كتاب (دروس التصريف) للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وترجع أهمية هذا البحث لأمرين :

أولهما: أن هذا الكتاب من أوائل الكتب التي صنفت في العصر الحديث ، وهو أول مؤلف تعليمي خرج بهذه الصورة، والآخر: يرجع إلى منزلة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ليس عند علماء الأزهر فحسب، بل علماء العربية في العالم العربي الذين تلمذوا مؤلفات الشيخ وشروحه وحواشيه على الكتب التي حققها.

وكتاب(دروس التصريف) على نفاسته رأى الباحث أنه قد حوى بعض الأمور التي تحتاج إلى إعادة نظر، وأن الأولى خلاف ما ذكر الشيخ رحمه الله، وقد جمع الباحث هذه الأمور وقد تمثلت هذه الأمور في خمسة مظاهر كانت هي قوام البحث ، وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة ومصادر البحث ومراجعه :

ففي المقدمة ذكرت دوافع اختيار البحث وأهميته والخطة التي سرت عليها.

أما التمهيد فيشمل التعريف بالشيخ وكتابه.

وأما المباحث الخمسة فهي:

المبحث الأول: **المصطلحات**، ويشمل أربع مسائل.

المبحث الثاني: **عبارات غير مستقيمة**، ويشمل أربع مسائل.

المبحث الثالث: **نواقص تحتاج إلى تتمة**، ويشمل ست مسائل.

المبحث الرابع: **قيود ناقصة**، ويشمل مسألتين.

المبحث الخامس: **أمور بخلاف ما ذكر**، ويشمل ثماني مسائل.

الخاتمة: واشتملت على أهم نتائج البحث، ثم قائمة بأهم مصادر البحث .

وقد كان منهجي في البحث أني كنت أقوم بذكر نص الشيخ ثم أبين موضع النظر ثم أتبعه ببيان الصواب أو الأولى مستندا إلى أقوال العلماء ونصوصهم من كتب التراث الأصيلة محاولا تلمس وجه أو مخرج لكلام الشيخ رحمه الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: وقفات – الشيخ محمد محيي الدين – كتاب دروس التصريف – علماء الأزهر.

Stands with Sheikh Muhammad Mohiuddin in his book Lessons of Discharge

Shaban Zainualbdeen Mohammed
Linguistics, Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Cairo, Al-Azhar University.
E-mail : shabanzyn69@azhar.edu.eg

Abstract:
This research is concerned with "Durus al-Tasrif" book by al-Sheikh *Muhammad Muhyi* al-*Din* Abd al-Hamid. The significance of the research is due to two reasons. First, this book is one of the first books written during the modern era. Moreover, it is the first educational book published in this format. The second reason is due to al-sheikh *Muhammad Muhyi* al-*Din* Abd al-Hamid's high status, not only among Al-Azhar scholars, but also among all Arabic Language scholars in the whole Arab world who have taught his books, explanations, footnotes, and the books he has verified.
Moreover, despite the fact that "Durus al-Tasrif" is a unique book, the researcher has identified five issues in the book that he believes need to be reconsidered since the priority may be to the contrary of what al-Sheikh, may Allah bless his soul, has mentioned. Therefore, the current research is based on these five issues. In addition, the research is divided into introduction, foreword, five sections, conclusion, and references. In the Introduction, the reasons behind deciding on the idea of the study, its significance, and methodology are mentioned. Moreover, the foreword includes introduction about al-Sheikh and his writings.
Furthermore, regarding the five sections, the first section introduces the terms; and it tackles four issues. The second section presents **invalid statements**; and it

includes four issues. The third section discusses **incomplete statements**; and it covers six issues. The fourth section explores **incomplete restrictions**; and it has two issues. The fifth section addresses other than what is mentioned; and it has eight issues. Finally, the conclusion presents the results of the research, followed by the list of references.

The methodology adopted in the research depends on introducing al-Sheikh's statements, then, clarifying what needs to be reconsidered. After that, what is supposed to be right or has a priority is presented based on the scholars' sayings and texts from original heritage books, seeking a way out of the text of al-Sheikh, may Allah bless his soul.

Keywords: Endowments - Sheikh Muhammad Muhyi al-Din - Book of Lessons of Discharge - Al-Azhar scholars.

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على أفضل العرب والعجم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه سلم.

وبعد

فكتاب دروس التصريف من أهم المؤلفات الصرفية في العصر الحديث، يرجع إليه الباحثون والدارسون، وقد أشار إلى مكانته الأستاذ عبد الحميد عنتر حيث عده من أشهر المؤلفات الصرفية وأنه سفر نفيس جامع مفيد، وهو من خير الكتب المؤلفة في تصريف الفعل(١).

وقد بدأت علاقتي بكتاب (دروس التصريف) لفضيلة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . في مرحلة الماجستير، حيث كنت أرجع إليه في كثير من المسائل الصرفية لفهم المسألة موضع الدراسة، ثم توطدت علاقتي بالكتاب في مرحلة الدكتوراه حيث كانت دراستي تتعلق بتصريف الأفعال، فنظرت فيه كثيرا وأفدت منه كثيرا، ثم مر الوقت حتى عهدت إلى مؤسسة حفظ التراث الإسلامي بشرح الكتاب وتيسيره، فشرحته في مائة واثنتي عشرة حلقة، وقد أتاح لي ذلك الوقوف مع الكتاب بشيء من التأني والتأمل، فظهرت لي مكانة الكتاب ومنزلة صاحبه، كما رأيت فيه شيئا يحتاج إلى النظر والمراجعة والتصويب، فجمعت تلك الملاحظات ورأيتها تستحق الدراسة، فاستخرت الله على القيام بعمل بحث يتناول كتاب (دروس التصريف) وعنونته بـ(وقفات مع الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه دروس التصريف)، وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة ومصادر البحث ومراجعه:

---

(١) تصريف للأستاذ عبد الحميد عنتر ص ٢٣، ٢٤.

ففي المقدمة ذكرت دوافع اختيار البحث وأهميته والخطة التي سرت عليها.

أما التمهيد فيشمل التعريف بالشيخ وكتابه.

وأما المباحث الخمسة فهي:

المبحث الأول: **المصطلحات**، ويشمل أربع مسائل.

المبحث الثاني: **عبارات غير مستقيمة**، ويشمل أربع مسائل.

المبحث الثالث: نواقص تحتاج إلى تتمة، ويشمل ست مسائل.

المبحث الرابع: **قيود ناقصة**، ويشمل مسألتين.

المبحث الخامس: **أمور بخلاف ما ذكر**، ويشمل ثماني مسائل.

الخاتمة، واشتملت على أهم نتائج البحث.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

د / شعبان زين العابدين محمد

أستاذ اللغويات المساعد

كلية اللغة العربية بالقاهرة

التمهيد

التعريف بالشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[١]

-

يعد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أحد أساتذة الأزهر البارزين النابهين، وقد كان له أكبر الأثر في التأليف والتحقيق والبحث العلمي والتدريس الجامعي وتدريس الدراسات العليا المسمى بتخصص المادة.

ولد شيخنا الكريم رحمه الله تعالى عام ١٩٠٠م في قرية كفر الحمام بمحافظة الشرقية، التحق بالمعهد الديني بدمياط ثم التحق بمعهد القاهرة، واصل دراسته في الأزهر حتى حصل على العالمية النظامية مع أول فرقة نظامية عام ١٩٢٥م، وعين عقب تخرجه مدرسا في معهد القاهرة، وعندما أنشئت الكليات بالأزهر عام ١٩٣١م اختير للتدريس في كلية اللغة العربية، وفي عام ١٩٣٥م اختير أستاذا للتدريس بقسم الدراسات العليا المسمى بتخصص المادة، وفي عام ١٩٤٠م أعير الشيخ إلى السودان للعمل بها في

---

(١) هذه الترجمة مأخوذة من:

الأعلام للزركلي ٩٢/٧، الأزهر في ألف عام د/ محمد عبد المنعم خفاجي، د/ علي علي صبح، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين د/ محمد رجب البيومي ١٢٥/٢.

كلمة للأستاذ / عبد السلام محمد هارون في تأبين المغفور له الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٣٢ ص١٨٣ وما بعده.

جهود علماء الكلية في مجمع اللغة العربية، بحث للأستاذ الدكتور / عبد العظيم فتحي خليل، منشور ضمن كلية اللغة العربية بالقاهرة وثمانون عاما في خدمة اللغة العربية وحمايتها، الندوة العلمية الأولى بمناسبة اليوم العالمي للاحتفال باللغة العربية الثلاثاء ١٢/١٨ / ٢٠١٢م ص ٢٩٤ وما بعدها.

كلية غوردون لدراسة الحقوق فشارك في وضع مناهج العلوم الشرعية وألف كتبا في مواد الحقوق، ثم عاد إلى مصر عام ١٩٤٣م وعين وكيلا لكلية اللغة العربية، ثم عين ١٩٤٦م مفتشا بالمعاهد الأزهرية، وفي عام ١٩٤٨م انتقل للتدريس بكلية أصول الدين، ثم عين مديرا لتفتيش العلوم الدينية والعربية بالمعاهد الأزهرية عام ١٩٥٢م، وفي عام ١٩٥٤م عين عميدا لكلية اللغة العربية، وفي عام ١٩٥٩ انتقل للتدريس بكلية أصول الدين، وفي عام ١٩٦٤ عاد عميدا لكلية اللغة العربية حتى بلغ سن التقاعد عام ١٩٦٥م.

انتخب الشيخ عضوا في مجمع اللغة العربية عام ١٩٦٤م خلفا للشيخ الإمام الأكبر محمود شلتوت، وفي المجمع شارك في عدة لجان:

. لجنة المعجم الكبير . لجنة الأصول

. لجنة إحياء التراث القديم . لجنة الأدب

كان رحمه الله عالما موسوعيا في علوم شتى، "وهو في طليعة الشيوخ الذين لهم فقه باللغة العربية وأصولها وآدابها، وفي مقدمة الأساتذة الذين شاركوا في دعم كيان الأزهر العلمي ونهضته الحاضرة"[١] وقد خلف تراثا كبيرا في جميع العلوم العربية والشرعية تحقيقا وتأليفا لا يتسع المقام لذكرها وإحصائها، يكفي أن نعلم أنه كان يقال:"إنه أتي على الأزهر حين من الدهر، وجلُّ ما يدرس في معاهده من تأليف الأستاذ محيي الدين عبد الحميد، أو إخراجه".

ويكفي دلالة على علو قدره ورفعة منزلته وتبحره في كل فن ما قاله الأستاذان الكبيران محمد على النجار وعبد السلام هارون.

---

(١) الأزهر في ألف عام ١٨٤/٤.

أما الأستاذ محمد على النجار فقد قال . في استقبال الشيخ محمد محيي الدين في المجمع .:"إن ما قيل عن الطبري يصدق عليه؛ إذ كان الطبري إماما في القراءة وإماما في الحديث وإماما في النحو وإماما في الحساب، كذلك كان محيي الدين مع إمامته في علوم أخرى غير التي ذكرت عن الطبري"(١).

وأما الأستاذ عبد السلام هارون فقد قال . في حفل تأبينه في مجمع اللغة العربية .:"إني . وأنا من أقرب الناس إليه، ومن أعرف الناس بقدره . لا أستطيع إلا أن أستعلن عجزي عن تأبينه وعن تبيان فضله ومآثره إلا أن أصنع في ذلك كتابا أظل أنمقه دهرا"(٢).

تُوُفِّي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله في ١٩٧٣م، وقد أقيم حفل تأبينه في مجمع اللغة العربية صباح يوم الاثنين ٢٦ من مارس عام ١٩٧٣م، جعله الله في الصالحين.

(١) وقد أعاد الأستاذ عبد السلام هارون هذا القول في حفل تأبينه الشيخ محيي الدين. مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٢٢ /١٨٧.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٢٢ /١٨٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بكتاب (دروس التصريف)

-

يعد كتاب (دروس التصريف) للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من أوائل الكتب التي صنفت في العصر الحديث، وهو أول مصنف تعليمي خرج بهذه الصورة، وقد حظي الكتاب بطبعات عديدة[١]، وما من باحث إلا رجع إليه، وما من مؤلف إلا عرّج عليه، وحسبك تدليلا على هذا ما ذكره الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه المغني في تصريف الأفعال حيث ذكر أنه إذا كان في الكلمة زيادتان: زيادة بتكرير أصل وزيادة من بين حروف سألتمونيها أعطينا لكل زيادة حكمها الخاص، ثم يصنع لذلك حاشية قال فيها:"من دروس التصريف لأستاذنا الشيخ محيي الدين"[٢].

ومما يبين مكانة الكتاب وأهميته ما ذكره الأستاذ عبد الحميد عنتر عن الكتاب؛ حيث صنع مبحثا بعنوان (أشهر المصنفات في علم الصرف) ذكر فيه كتاب دروس التصريف قائلا:"دروس التصريف (قسم تصريف الأفعال) للأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المدرس بكلية اللغة العربية، وهو سفر نفيس جامع مفيد، بيد أن فيه تطويلا في الباب الأول (مثل الأفعال) نبا به عن التحصيل واختصارا في بعض مقدماته (الميزان الصرفي

---

(١) حقوق النشر محفوظة للمكتبة العصرية صيدا بيروت، والطبعة التي رجعت إليها بتاريخ ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

(٢) المغني في تصريف الأفعال ص ٣٧.

والقلب المكاني) يحوج إلى المراجعة في كتب أخرى، وبعد فهو من خير الكتب المؤلفة في تصريف الفعل"(١).

ومما هو جدير بالذكر أن الشيخ قد صنف الكتاب في عام ١٩٢٨م تقريبا، وهو المفهوم من مقدمة الشيخ لكتابه حيث ذكر أنه أعاد النظر في الكتاب بالتهذيب والإصلاح بعد مرور ثلاثين عاما على تصنيفه إياه وكانت إعادة النظر في جمادى الأولى ١٣٧٨هـ / ديسمبر سنة ١٩٥٨، مما يرجح أنه صنف الكتاب في سن الثامنة والعشرين، أي وهو يعمل مدرسا في معهد القاهرة الأزهري.

وقد كان للشيخ آراء يستخلصها، من ذلك قوله . عن تصحيح الفعل الأجوف نحو استنوق واستحوذ .:"والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب . وإن لم نجد أحدا من العلماء ذكره صراحة . هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في مواضعها الأربعة . ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل لثقل اجتماعهما حينئذ . ليست أمرا واجبا كقلب الواو ياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه، فالعلل المقتضية للإعلال عندنا نوعان: أحدهما موجب والآخر مجوز، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال وجاء فيها التصحيح على الأصل، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححا منها خلافا في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب"(٢).

وترجع أهمية الكتاب إلى عدة أمور، منها:

---

(١) تصريف الأفعال للأستاذ عبد الحميد عنتر ص ٢٣، ٢٤.

(٢) دروس التصريف حاشية ص ١٦٥.

أن الشيخ قد هضم كلام العلماء هضما تاما ثم أعاد صياغة قواعد الصرف وتهذيبها بصورة ميسرة بعيدة عن تعقيد المؤلفات الكبيرة.

كان ترتيب الكتاب ترتيبا منطقيا مترابطا، سارت عليه المؤلفات التالية له.

يعد كتاب دروس التصريف معجما ثريا لكثير من المفردات اللغوية من الأفعال والأسماء، وفيه حصر لبعض الكلم التي وردت على أوزان معينة(١).

كما قام الشيخ . رحمه الله . بحصر الأبواب التي ترد عليها الأفعال، وقد نقل عنه الشيخ عضيمة أن الأبواب التي جاء عليها الفعل المهموز خمسة وأحال إلى كتاب دروس التصريف(٢).

وقد جاء كتاب دروس التصريف بعد خطبة الكتاب في خمس مقدمات وستة أبواب:

خطبة الكتاب: ذكر فيها أنه ألف كتابا في التصريف منذ ثلاثين عاما وأن الناس تلقته بالقبول، ثم عاد إلى الكتاب بالتهذيب والإصلاح فضم أبحاثا وحذف ما لا تدعو الضرورة إليه، وذكر أنه جعله في ثلاثة أقسام، الأول منها في المقدمات وتصريف الأفعال، والثاني في تصريف الأسماء، والثالث في المشترك بين الصنفين.

---

(١) يؤكد ذلك أن الشيخ عضيمة كان يرجع إلى دروس التصريف ليستقصي منه الأفعال، ومن ذلك عند حديث الشيخ عضيمة عن المضعف الذي يرد في المضارع بضم العين وكسرها يقول:"وفي دروس التصريف للشيخ محيي الدين ١٣٦ تسعة أفعال، فمما لم نذكره: أضه يؤضه ويئضه، بمعنى ألجأه وأحوجه، ورمه ويرمه بمعنى أصلحه، وطم الركية يطمها ويطمها، أي: دفنها وسواها" المغني في تصريف الأفعال ص١٧٢.

(٢) المغني في تصريف الأفعال ص ٢٠٢، ٢٠٣.

بيد أن القسم الأول وهو في المقدمات وتصريف الأفعال . وهو محل الدراسة . هو الذي خرج إلى النور وشاع وانتشر صيته في الأوساط العلمية والتعليمية.

المقدمة الأولى: في مبادئ علم التصريف.

المقدمة الثانية: في الاشتقاق وأنواعه.

المقدمة الثالثة: في النحت وأنواعه.

المقدمة الرابعة: في الميزان الصرفي.

المقدمة الخامسة: في الزيادة وأنواعها.

الباب الأول: في المجرد والمزيد، واشتمل على فصلين:

الفصل الأول: في الماضي منهما.

الفصل الثاني: في المضارع.

الباب الثاني: في الصحيح والمعتل، واشتمل على عشرة فصول:

الفصل الأول: في حقيقة كل منهما.

الفصل الثاني: في تصرف الفعل مع الضمائر.

الفصل الثالث: في السالم وأحكامه.

الفصل الرابع: في المضعف وأحكامه.

الفصل الخامس: في المهموز وأحكامه.

الفصل السادس: في المثال وأحكامه.

الفصل السابع: في الأجوف وأحكامه.

الفصل الثامن: في الناقص وأحكامه.

الفصل التاسع: في اللفيف المفروق وأحكامه.

الفصل العاشر: في اللفيف المقرون وأحكامه.

الباب الثالث: في المؤكد وغير المؤكد، واشتمل على فصلين:

الفصل الأول: فيما يجوز تأكيده وما لا يجوز.

الفصل الثاني: في أحكام آخر المؤكد.

الباب الرابع: في المتعدي واللازم، واشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيانهما وذكر علاماتهما.

الفصل الثاني: فيما يصير به اللازم متعديا.

الفصل الثالث: فيما يصير به المتعدي لازما.

الباب الخامس: في الجامد والمشتق، واشتمل على فصل واحد، هو في بيان حقيقة كل منهما.

الباب السادس: في المبني للمعلوم والمبني للمجهول، واشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيانهما وذكر مواضعهما.

الفصل الثاني: في صياغة المبني للمجهول.

الفصل الثالث: في الأصل منهما، وفي الأفعال التي وردت على صيغة المجهول.

منهج الشيخ في كتابه:

تمثل منهج اشيخ في كتابه في عدة أمور:

١ . الإكثار من الأمثلة، فكان يذكر أمثلة كثيرة للأبنية والأبواب كما في ص١٢١

٢ .كان يقوم بحصر الأمثلة الواردة على وزن ما كما في ص ٩٣، ١١٢.

٣ . أكثر من ذكر معاني المفردات في الحاشية كما في ص٩٧.

٤ . قليلا ما كان يذكر أسماء العلماء كما فعل مع ابن مالك ٢٧ ،١٦٥ وكما ذكر رأي ابن فارس في كتبه ص٢٥، وفي مسألة أصل المشتقات ص١٤ ذكر أربعة أقوال نسب ثلاثة منها، ولم ينسب الرابع.

٥ . أحيانا ينسب بعض اللهجات إلى أصحابها كما في ص١٥٨، ١٥٩

٦ . أحيانا كان يذكر الأحكام بصورة قاطعة كما في ص٤٣، ٤٥.

٧ . كان كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم.

٨ . كان قليل الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كما في ص٧٤.

٩ . وفي استشهاده بالشعر، أحيانا يذكر البيت الشعري كاملا غير منسوب كما في ص٢٨، كما كان يذكر البيت الشعري كاملا منسوبا في الحاشية كما في ص ٣٦، ٣٩، وأحيانا يذكر نصف بيت من الشعر غير منسوب كما في ص٢٨، ٣٩.

١٠ . كان يصنع نموذجا للأسئلة غير أنه لم يكن له منهج واحد، فصنع نموذجا للأسئلة بعد الانتهاء من المقدمات الخمس، وكذلك نهاية الباب الأول، وصنع نموذجا للأسئلة نهاية الفصلين الثالث والرابع من الباب الثاني غير أنه لم يصنع نموذجا للأسئلة بعد الفصول الخامس والسادس والسابع، ثم صنع نموذجا بعد الفصل الثامن، ولم يصنع بعد الفصلين التاسع والعاشر، ثم صنع نموذجا للأسئلة في نهاية الكتاب.

١١ . كان في بعض الأحيان تناقض في أسلوب العرض، ومثال ذلك في حديثه عن أبواب الفعل الماضي مع المضارع حيث قال:"الوجه الرابع: فعَل يفعِل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع،.....، وهذا الوجه مقيس مطرد في أربعة أنواع من الأفعال، ومسموع فيما عداها، وهذه الأنواع الأربعة هي: أولا: واوي الفاء بشرط ألا تكون لامه حرفا من حروف الحلق،.....، فأما حلقي اللام من هذا النوع فمفتوح العين في المضارع أيضا، نحو: وجأ يجأ، وودع يدع، ووزع يزع، ووضع يضع، ووقع يقع"(١).

(١) دروس التصريف ص٩٤، ٩٥، ٩٦.

وكلامه بهذه الطريقة يفهم أنه قياسي وأنها قاعدة بحيث يأتي حلقي اللام بفتح العين في الماضي والمضارع . غير أنه في أثناء حديثه عن الفعل المثال فيذكر هذه الأفعال على أنها شاذة؛ حيث يقول:"وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدة أفعال، فسقطت الواو فيها وقياسها البقاء، وهي: يذر ويسع ويلع ويهب ويدع ويزع ويقع ويضع ويلغ"(١).

ومن التناقض أيضا . وقد وقع هذا في صفحة واحدة، وذلك في أثناء ذكره معاني (افتعل)، حيث قال:"رابعا: التصرف باجتهاد ومبالغة وتعمل، نحو: اكتسب واكتتب"، ثم يقول:"وقد جاء هذا البناء بمعنى الثلاثي . وهو قليل . كما قلنا غير مرة . ومن أمثلته كسب واكتسب"(٢).

وبعد، فهذا الكتاب يعد من أمهات المراجع الحديثة الجديرة بالرجوع إليها والوقوف عندها لأنه أصل للكتب التي صنفت بعده، فما من شك في أن أصحاب المؤلفات الصرفية الحديثة رجعوا إليه صرحوا بذلك أولا.

* * *

(١) دروس التصريف ص١٥٩.

(٢) دروس التصريف ص٧٧.

المبحث الأول: المصطلحات

المسألة الأولى: الصرف والتصريف

صدر الشيخ كتابه بالمقدمة الأولى وجعلها بعنوان (في مبادئ علم الصرف) وبدأ بتعريفه حيث يقول:"لكلمتي الصرف والتصريف معنيان: أحدهما لغوي وثانيهما اصطلاحي،.....، وأما معناهما الاصطلاحي فإنهما يطلقان في لسان العربية على " العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناء" [(١)].

وعلق الشيخ في الحاشية على نصه المذكور بقوله:"هذا اصطلاح المتأخرين من علماء العربية، يجعلون الصرف والتصريف لفظين مترادفين معناهما واحد، هو ما ذكرنا، فأما المتقدمون فقد كانوا يطلقون كل لفظ منهما على معنى، كانوا يطلقون لفظ (الصرف) على ذلك المعنى الذي ذكرناه في الأصل، ويطلقون لفظ التصريف على:"أخذك من كلمة ما بناء لم تبنه العرب منها على وزن ما بنته العرب من غيرها، ثم تعمل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم"[(٢)].

ومقتضى كلام الشيخ أن العرب كان عندهم مصطلحان (الصرف) و(التصريف) ولكل منهما دلالة خاصة فالصرف يهتم بالأبنية وأحوالها في حين أن التصريف يهتم بمسائل التمرين[(٣)]، وليس الأمر كما ذكر.

---

(١) دروس التصريف ص٤، ٥.

(٢) دروس التصريف ص٤، ٥.

(٣) كلام الشيخ ناقص، حيث نص ابن جني أن الغرض من مسائل التصريف على ضربين: أحدهما: الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به، والآخر: التماسُكَ ==

أقول . وبالله التوفيق . لم يستعمل العلماء المتقدمون على الإطلاق مصطلح الصرف، فكان هذا العلم يسمى عندهم بعلم (التصريف)، ودليل ذلك أن العلماء عرفوا هذا العلم بتعريفات مختلفة على أنه تصريف على النحو التالي:

لم يضع سيبويه حدا غير أنه أشار إلى مباحثه بقوله:"باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون **التصريف** والفعل"(١).

قال السيرافي:"**وأما التصريف** فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل يمثلها بالكلمة، ووزنها به، كقوله: ابْنِ لي من (ضرب) مثل (جُلْجُل)، فوزنًا(جُلْجُل) بالفعل فوجدناه (فُعْلُل)، فقلنا (ضُرْبُب)، فَتَغييرُ الضادِ إلى الضَّمِّ وزيادةُ الباءِ ونَظْمُ الحروف التي في (ضُرْبُب) على الحركات التي فيها ـ **هو التصريف، والفعلُ** هو تمثيله بـ(فُعْلُل) الذي هو على مثال (جُلْجُل).

قال ابن جني:"**معنى قولنا التصريف:** هو أن تأتي إلى الحروف الأصول ـ وسنبين ما معنى قولنا الأصول ـ فتتصرف فيها بزيادة أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو **التصريف لها والتصرف فيها**"(٢).

ويشرح ابن يعيش تعريف ابن جني قائلا:"اعلم أن التصريف مصدر وُضع كالعَلَم على هذا العِلْم للفَرْق، خصُّوا به ما عرض في أصول الكلم وذواتها من التغيير

==

الرياضة به والتدرُّب بالصنعَةِ فيه. الخصائص ٢/٤٨٧، ٤٨٨، وانظر المقاصد الشافية ٨/٢٢٠، ٢٢١.

(١) الكتاب ٤/٢٤٢.

(٢) الملوكي في التصريف بشرح ابن يعيش ص ١٢٦.

كاختصاصهم عِلْم العربية بالنحو، **فالتصريف:** كلام على ذوات الكلم والنحو كلام على عوارضها الداخلة عليها، وفِعْلُه: صرَّفته أُصرِّفه تصريفا، يقال: صرَّفته فتصرَّف، أي: طاوع وقبل التصريف"(١).

قال ابن الحاجب:"**التصريف** علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"(٢).

قال ابن مالك:"**التصريف:** تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي"(٣).

قال الرضي:"**والتصريف** ـ على ما حكى سيبويه عنهم ـ هو أن تبني من الكلمة بناء لم تَبْنِهِ العربُ على وزن ما بَنَتْهُ ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم"(٤).

ثم يقول الرضي:"والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك"(٥).

قال ابن هشام:"هذا باب التصريف، وهو تغيير في بنية الكلمة لغرض لفظي أو معنوي".

وذكر الأشموني أن التصريف في الاصطلاح يطلق على شيئين(٦):

أولهما: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول.

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ص١٢٦، ١٢٧.

(٢) شافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١/١.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك م٣/٢٠١٢.

(٤) شرح الشافية للرضي ١/٦، ٧.

(٥) شرح الشافية للرضي ١/ ٧.

(٦) شرح الأشموني ٤/٤٠.

والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارٍ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في (الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام).

ثم ينتهي الأشموني إلى أن معنى **التصريف** هو:"العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال"

من كل ما تقدم من التعريفات يبدو جليا أن مصطلح الصرف لم يرد عند المتقدمين مقابلا أو مرادفا لعلم التصريف فضلا عن أن يكون له تعريف خاص به كما ذكر الشيخ.

وإنما كان يطلق مصطلح (الصرف) عندهم في (باب الممنوع من الصرف)، وهو باب من أبواب النحو، من ذلك قول سيبويه:" هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف"[(١)]، وقول العكبري:"وَاخْتلف النحويُّون فِي الصّرْف فمذهب المحقَّقين أنَّه التَّنْوِين وَحده وَقَالَ آخَرُونَ هُوَ الجرُّ مَعَ التَّنْوِين"[(٢)]، وقول ابن مالك في ألفيته:

الصّرف تنوينٌ أتى مبيّنا معنىً به يكون الاسم أمكنا

وعلى الرغم من وجود كتاب لعبد القاهر الجرجاني جاء عنوانه على الغلاف (المفتاح في الصرف) فإن الإمام عبد القاهر جاء في صلب الكتاب قال: "اعلم أن التصريف (تفعيل) من الصرف، وهو أن تُصَرِّف الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة"[(٣)].

---

(١) الكتاب ٢٦/١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٧٢/١ وانظر التبيين عن مذاهب النحويين ص١٦٤.

(٣) المفتاح في الصرف ص ٢٦.

وذكره التعريف بهذه الصورة يجعلنا نتوقف مع عنوان ونجعله محل الشك، فإذا أضفنا إلى هذا كلامَ الإمام نفسه في خطبة الكتاب، حيث يقول:":"هذا كتاب قليل الإفاض كثير المعاني سهل للحفظ قريب التناول، وسميته بـ(المفتاح) رجاء أن أذكر في صالح دعاء المؤمنين"[١] . ترجح لدينا أن الزيادة في عنوان الكتاب كانت من النساخ فالشيخ قد سماه بـ(المفتاح) ليس غير.

وقد بدأ ظهور مصطلح (الصرف) مرادفا للتصريف عند ابن مالك في ألفيته، حيث قال:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنِ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيْ

وعلق عليه الشاطبي بقوله: ثم إنّ في لفظه لفظين، وهما الصَّرفُ في قوله: (مِنَ الصَّرْفِ بَرِي)، والتصريف في قوله: (بِتَصْرِيفٍ حَرِيٌّ)، والظاهر أنه أراد بهما واحدا، بل لا شك في هذا، واللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريفُ لا الصرفُ، فاستعماله لفظَ الصرف تسامحٌ اعتبارا بأصل المعنى لأن (صَرَّف) الذي مصدره التصريف مبالغة في (صَرَفَ) الذي مصدره الصرف"[٢].

وكان ورود مصطلح (الصرف) في ألفية ابن مالك بداية انتشاره وذيوعه عند شراح الألفية، حتى اختاره بعض العلماء عن مصطلح التصريف، قال شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز:"اعلم أن (الصرف) أختار هذا على (التصريف) مع أنهما عَلَمان على عِلْم يعرف به أحوال

(١) المفتاح في الصرف ص ٢٦.

(٢) المقاصد الشافية ٨/٢١٩.

أبنية الكلم التي ليست بإعراب لكونه أخف وموافقا للنحو وأصلا؛ لأنه ثلاثي"[1].

وبعد هذا العرض والتفصيل يتضح لنا أن مصطلح الصرف كان موجودا عند العلماء القدماء في باب الممنوع من الصرف، ولم يكن عَلَما على عِلْم شأنه الأبنية وأحوالها حتى أتى به ابن مالك في ألفيته، ويتضح أن ما قاله الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من نحو:"فأما المتقدمون فقد كانوا يطلقون كل لفظ منهما على معنى، كانوا يطلقون لفظ (الصرف) على ذلك المعنى الذي ذكرناه في الأصل" . ليس كما قال، وهذا العلم ليس له عند القدماء إلا اسم واحد هو التصريف لا غير.

المسألة الثانية: شرح تعريف التصريف

عرف الشيخ محيي الدين عبد الحميد التصريف بأنه:"العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناء"[1].

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص٣، وعلق عليه ابن كمال باشا بقوله:" "أن الصرف" وهو في الأصل مصدر صرف من باب ضرب ومعناه التبديل والتغيير، يقال: صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين صرف، أي فضل لجودة فضة أحدهما ومنه الصيرفي، والتصريف مشتق منه للمبالغة والكثرة، ثم جعل الصرف والتصريف علمين لهذا العلم المعرف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، فإن قلت: لما كانا علمين وكان في التصريف مبالغة وكثرة كان الأولى أن يقول المصنف: إن التصريف لكثرة تصرفات هذا العلم، قلت: لما كان الصرف أخف من التصريف وأصلا له وأوفق لما بعده من النحو في الوزن وعدد الحروف . اختار الصرف". الفلاح في شرح المراح ص ٣

ثم شرع الشيخ في شرح مفردات التعريف، فكان مما قاله:"والمراد بأحوالها التي ليست إعرابا ولا بناء: الابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام،...."(٢).

ويرد على الشيخ أنه جعل الإدغام مطلقا من أحوال الأبنية، وليس كذلك؛ إنما الإدغام الذي هو من أحوال أبنية الكلمة الإدغام في كلمة واحدة، مثل: شدّ وردّ، أما الإدغام في كلمتين نحو: قل لّه، فالإدغام هنا ليس من أحوال أبنية الكلمة؛ لأن بناء الكلمة لم يتغير به، يقول الإمام رضي الدين الاستراباذي:"وإنما يدخل في أحوال الأبنية: الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض، وأما نحو (قل له) فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء؛ لأن البناء. على ما فسرناه . لم يتغير به،.....، إذ البناء . كما ذكرنا . يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير"(٣).

==

(١) دروس التصريف ص٤، ٥، وعرفه ابن الحاجب بقوله:" التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب". الشافية بشرح الرضي ١/١.

(٢) دروس التصريف ص٥.

(٣) شرح الرضي على الشافية ٥/١، ومما هو جدير بالذكر أن الجاربردي وابن جماعة قد أخذا في الشرح والتفسير منحى مختلفا في الشرح والتفسير حيث فرقا بين الإدغام في كلمة واحدة والإدغام في كلمتين بصورة مختلفة؛ حيث ذهبا إلى أن الإدغام في كلمة واحدة داخل في الأبنية وأن الإدغام في كلمتين داخل في أحوال الأبنية، يقول الجاربردي:"وإنما قال . يعني ابن الحاجب . (أحوال أبنية الكلم) ولم يقل: أبنية الكلم؛ ليكون الحد جامعا؛ إذ يخرج عنه حينئذ بعض أحكام الإدغام، نحو: أنا أضرب بّعدك، وإنما قيدنا بالبعض؛ لأن بعضها داخل في البنية، وهو الإدغام في كلمة واحدة، نحو:

==

وهو ما سار عليه أكثر شراح الشافية[1]، قال كمال الدين الفسوي . في شرح تعريف التصريف عند ابن الحاجب .:"الإدغام والتحريك بالكسر العارضين بمدخلية كلمة أخرى، نحو (اضرب بَّعده) و(اضربِ الرجل) في بابي الإدغام والتقاء الساكنين . فإن التحقيق أن مثل ذلك ليس من أحوال الأبنية"[2].

وعليه كان ينبغي للشيخ محيي الدين أن يقيد كلامه عن الإدغام الذي هو من أحوال الأبنية بالإدغام في كلمة واحدة، أما الإدغام في كلمتين فليس من أحوال الأبنية؛ لأن الحرف الأخير لا تعتبر حركاته وسكونه في البناء.

المسألة الثالثة: معنى الزيادة للإلحاق

—

==

شد يشد، وإذا كان الإدغام في كلمتين فحينئذ يكون داخلا في الأحوال؛ لأنه حال تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى" شرح الجاربردي ضمن مجموعة شروح الشافية ٩/١. "

ويقول . أيضا .:"لأنا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع إلى الأبنية، وهو ما يكون في كلمة واحدة، وبعضها إلى أحوال الأبنية، وهو ما يكون في كلمتين". شرح الجاربردي ضمن مجموعة شروح الشافية ١٠/١،

قال ابن جماعة:"قوله . يعني الجاربردي . (نحو شد يشد) فالتغيير الذي في شد يشد هو الإدغام راجع إلى نفس أبنية الكلم". حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ضمن مجموعة شروح الشافية ١٠/١.

(١) شرح النقره كار ضمن مجموعة شروح الشافية ٤/٢، ومناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ضمن مجموعة شروح الشافية ٤/٢، وقال لطف الله بن غياث . مؤكدا ما ذهب إليه الرضي .:"وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركاته وسكونه في البناء". المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ٢٩/١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لكمال الدين الفسوي ص٢٢.

عرف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الزيادة للإلحاق بأنها:"جعل كلمة مثل أخرى بزيادة حرف أو أكثر؛ لتصير الكلمة المزيد فيها مساوية للملحق بها في عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات"(١).

ويرد على الشيخ في هذا التعريف في قوله(جعل كلمة مثل أخرى) أن أطلق اللفظ، فجعل كلمة مثل أخرى مطلقا، والحق أن يقال إن الإلحاق في الأفعال: جعل ثلاثي موازنا لرباعي(٢)، والرباعي أنواع: مجرد ومزيد بحرف ومزيد بحرفين، والفعل الملحق به إما أن يلحق رباعيا مجردا أو مزيدا بحرف أو مزيدا بحرفين، فالفعل الذي تكون فيه الزيادة للإلحاق هو الثلاثي حتى يصير موازنا للرباعي، وهو ما ذكره سيبويه بقوله:" هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة، وألحق ببنات الأربعة، حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف(٣).

وعرفه رضي الدين الاستراباذي بأنه: "أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركتها المعينة والسكنات، كل واحد في

(١) دروس التصريف ص٣٧.

(٢) أما إذا كان الإلحاق في الأسماء فإنه يشمل الرباعي الموافق للخماسي قال سيبويه:" فكل شيء من بنات الأربعة كان على مثال الخمسة فهو ملحق به، وما كان من بنات الثلاثة إذا لم يكن فيه إلا زيادة واحدة يكون على مثال الأربعة؛ فإنه إذا كان بزيادة أخرى على مثال جحنفل ملحق بالخمسة كما ألحق بالخمسة الذي هو ملحق به". الكتاب ٣٠٢/٤.

(٣) الكتاب ٢٨٦/٤.

مثل مكانه في الملحق به، وفي تصاريفها، من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا"[١].

وبناء على هذا كان ينبغي أن يقول الشيخ في تعريفه الإلحاق (جعل ثلاثي موازنا لرباعي) ليكون التعريف دقيقا.

المسألة الرابعة: ألف التثنية وألف الاثنين

–

استخدم الشيخ مصطلح (ألف الاثنين) دالا به على الألف التي تلحق الاسم دلالة على التثنية، حيث يقول الشيخ:"وكزيادة ألف الاثنين في نحو: قائمان وضاربان ومحمدان وبكران، وواو الجمع في نحو: قائمون وضاربون ومحمدون وبكرون، فإنهما لإفادة معنى التثنية أو الجمع"[٢].

والأمر على خلاف ما ذكر الشيخ؛ فألف الاثنين غير ألف التثنية، وبيان ذلك أن الألف ترد لأمور، منها:

أ . أنها تكون علامة على تثنية الاسم وتكون حرفا، وهي علامة الرفع، وتسمى ألف التثنية، نحو: حضر الرجلان، قال ابن جني:" اعلم أَن التَثنيَة للأسماء دون الأفعَال والحروف فإذا ثنيت الاسم المَرفوع زدت فِي آخِره ألفا ونونا تقول فِي الرفع قَامَ الزيدَانِ والعمران فالألف حرف الإعرَاب وَهِي عَلامَة التثنِيَة وعلامة الرفع"[٣].

---

(١) الرضي على الشافية ٥٢/١، وانظر مجموعة شروح الشافية ٣/٢.

(٢) دروس التصريف ص٣٦.

(٣) اللمع في العربة ص١٩، قال سيبويه:"واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحد لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد والين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في ==

ب . أنها تكون فاعلا دالا على المثنى، وتكون اسما في محل رفع[١]، وتسمى ألف الاثنين، وقد جرت عادة النحويين على تسمية الألف التي تلحق الاسم الدالة على التثنية بـ(ألف التثنية) في حين الألف التي تلحق الفعل الدالة على الفاعلية ونحوها بـ(ألف الاثنين)، قال المبرد . عن توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين .:"لتضربنان زيدا، وَكسرت هَذِه النُّون بعد هَذِه الألف، لأنهَا أشبهت ألف الاثنينِ تفعل بالنُّون بعْدهَا مَا تفعل بهَا بعد ألف التَّثْنِيَة"[٢].

وبناء على هذا كان ينبغي للشيخ أن يفرق بين ألف التثنية وألف الاثنين، فيجعل الألف اللاحقة للاسم دالة على المثنى (ألف التثنية)، والألف اللاحقة للفعل دالة على الفاعلين (ألف الاثنين).

* * *

==

الرفع ألفاً" الكتاب ١٧/١. قال ابن السراج:"وليست الألفُ بضميرٍ في (قائمانِ) وإنما هي ألفُ التثنية مثلها في سائر الأسماء". الأصول ٢٧٨/٢.

(١) قال سيبويه:"واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرفَ الإعراب لأنك لم ترد أن تثنِّى يَفْعَلُ هذا البناءَ فتَضمَّ إليه يفعل آخَرَ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين". الكتاب ١٩/١.

(٢) المقتضب ٢٣/٣.

المبحث الثاني: عبارات غير مستقيمة

المسألة الأولى: تعارض التجرد مع الزيادة

ـ

عرض الشيخ محي الدين للأفعال غير الثلاثية فبين أنها ثلاثة أنواع: مجردة ومزيدة بالتضعيف ومزيدة بحرف من حروف الزيادة (سألتمونيها)، غير أن عبارات الشيخ قد احتوت على تناقض بيّن؛ حيث يقول الشيخ:"وإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف، فإنها على ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون الزيادة فيه من أصوله"(١).

وعبارة الشيخ (أن تكون الزيادة فيه من أصوله) باد فيها التناقض إضافة إلى عدم الوضوح؛ وذلك إذا عرفنا أن الشيخ يقصد الرباعي المجرد، والمجرد: ما كانت كل حروفه أصلية، أي أنه خلا من حروف الزيادة، فإذا كان في الكلمة زيادة فليست مجردة، وإنما هي مزيدة.

وعلى هذا فقول الشيخ (أن تكون الزيادة فيه) يكون المتبادر إلى الذهن أن الكلمة مزيدة، وهذا غير مراد الشيخ.

ثم إن قوله (من أصوله) يتناقض مع قوله (الزيادة)؛ لأن الأصل مكون من بنية الكلمة الأساسية.

وعلى ما تقدم كان ينبغي للشيخ أن يستبدل العبارة المذكورة بنحو: أن يكون مجردا وهو نوعان مجرد رباعي، ويكون في الأسماء والأفعال، ومجرد خماسي ولا يكون إلا في الأسماء.

---

(١) دروس التصريف ص٣٠.

وترتب على ما قدمه الشيخ من عدم وضوح العبارة وتناقضها أنه قال:"وتزيد في الميزان لامين إن كانت الكلمة على خمسة أحرف، وذلك في الأسماء خاصة"(١).

والعبارة بهذه الصورة لا تفهم إلا بعد إعمال للذهن؛ لأن مراد الشيخ خلاف المتبادر للذهن، لأن الفعل قد يكون خماسيا، فيكون أصله ثلاثيا مزيدا فيه بحرفين أو يكون رباعيا مزيدا فيه بحرف.

وعلى هذا فكان ينبغي للشيخ تحرير العبارة، وأن ينص على المجرد فقط من الأسماء.

وقوله (تزيد لامين) هذا لا يصح في نحو منطلق لأنه اسم مزيد بحرفين؛ وزيادة لامين لا تكون إلا في الخماسي المجرد، وهذا واقع في الأسماء فقط.

المسألة الثانية: زيادة الياء في أول الكلمة

-

تناول الشيخ مواضع زيادة الياء، وفي أثناء ذلك يقول:"وإذا وقعت الياء في أول الكلمة وبعدها أربعة أحرف فهي أصل البتة، نحو: يستعور"(٢).

ويرد على الشيخ محيي الدين أن عبارته (في أول الكلمة) عامة وفيها تجوز وتفتقد الدقة؛ لأن الكلمة تشمل الاسم والفعل.

فالياء إذا وقعت في أول الفعل وبعدها أربعة أحرف فإنها تكون زائدة، نحو: يدحرج ويقاتل .

(١) دروس التصريف ص٣٠.

(٢) دروس التصريف ص٤٥.

إذا وقعت الياء في أول الاسم وبعدها أربعة أحرف فهي أصل البتة؛ لأن الحروف الزوائد لا تلحق في أول الأسماء الرباعية إلا الأسماء الجارية على الأفعال، و(يستعور) ليس بجار على الفعل، ووزنه (فَعْلَلُول)[1].

وذهب ابن دريد إلى أن الياء زائدة في (يستعور)، حيث قال:" فَأَما (يَفْتَعول) فَلم يجِئ إِلا (يَسْتَعور) وَهُوَ مَوضِع"[2]، فهو جعل الياء بلفظها في الميزان مما يدل على أنها زائدة عنده.

وعلى هذا كان ينبغي للشيخ أن يقول: وإذا وقعت الياء في أول الاسم وبعدها أربعة أحرف فهي أصل البتة؛ ليكون كلامه جامعا مانعا؛ ليدخل الاسم ويخرج الفعل.

وقد تناول الشيخ زيادة الياء؛ حيث يقول:"وإذا وقعت . يقصد الياء . في كلمة ومعها ثلاثة أحرف كلها أصول أو أكثر، وليست في أول الكلمة وبعدها أربعة . فهي زائدة ألبتة سواء أوقعت في أول الكلمة.."[3].

---

(١) المنصف ١٤٥/١، قال سيبويه:" وأما (يستعور) فالياء فيه بمنزلة عين (عضرفوطٍ) لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله" الكتاب ٣١٣/٤.

(٢) جمهرة اللغة ١٢٢٢/٢، قال ابن جني:" وذهب أحمد بن يحيى وابن دريد في (يستعور) إلى أنه (يفتعول)، وليس هذا من غلط أهل الصناعة" الخصائص ٢١٨/٣، وقال . أيضا .: وذهب بعض أشياخ اللغة في (يستعور) إلى أنه (يفتعول) وأخذه من سعر. وهذا غلط". الخصائص ٣٤٣/٣، قال ابن خالويه:"ليس أحد يقول: يَسْتَعُور (يَفْتَعُول) إلاّ ابن دريد؛ لأنّه عند النّحويين ليس في كلام العرب، وإنّما هو عندهم (فَعْلَلُول) مِثل: عَضْرَفُوط". ليس في كلام العرب ص ٢٠٥.

(٣) دروس التصريف ص٤٣.

غير أن عبارة الشيخ ليست مستقيمة؛ لأن قوله (وليست في أول الكلمة) يتضارب مع قوله (سواء أوقعت في أول الكلمة)، فينبغي أن تحرر العبارة.

المسألة الثالثة: دخول الضمائر الساكنة على الأفعال الثلاثة

-

ذكر الشيخ . في بيان تصرف الفعل بوجه عام مع الضمائر . أن الضمائر الساكنة تتصل بالأنواع الثلاثة؛ حيث يقول:"ونرى أن التاء و(نا) يختصان بالدخول على الماضي، وأن ياء المؤنثة المخاطبة يشترك فيها المضارع والأمر، وأن نون النسوة والضمائر الساكنة تتصل بالأنواع الثلاثة"(١).

ويرد على الشيخ أنه جعل الضمائر الساكنة تتصل بأنواع الأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر)، وبيان ذلك أن ضمائر الرفع المتصلة تنقسم إلى ضمائر رفع متحركة وضمائر رفع ساكنة، فأما ضمائر الرفع المتحركة فتشمل: تاء الفاعل، و(نا) الفاعلين، ونون النسوة، وضمائر الرفع الساكنة تشمل: واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة.

وتختص تاء الفاعل و(نا) الفاعلين باللحاق بالفعل الماضي.

وتختص ياء المخاطبة باللحاق بالفعلين المضارع والأمر.

أما (نون النسوة) من الضمائر المتحركة و(واو الجماعة وألف الاثنين) من الضمائر الساكنة فتلحق الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر.

وعبارة الشيخ (والضمائر الساكنة تتصل بالأنواع الثلاثة) ليست صحيحة؛ لأن قوله (الضمائر الساكنة) يشمل ياء المخاطبة، وهي مختصة بالمضارع والأمر، ولا تلحق الفعل الماضي، وقد نص الشيخ على ذلك؛ إذ قال:" وأن ياء المؤنثة المخاطبة يشترك فيها المضارع والأمر".

---

(١) دروس التصريف ص١٣٩.

وعلى هذا فإنه كان ينبغي للشيخ أن يقول: وأن نون النسوة وواو الجماعة وألف الاثنين تتصل بالأنواع الثلاثة؛ حتى لا يدخل فيها ياء المخاطبة.

المسألة الرابعة: اضطراب العبارة

—

عندما تحدث الشيخ عن حكم مضارع الفعل الناقص قبل اتصاله بالضمائر قال . في أول الفقرة .:"النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر، فإن كانت ضمة . وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي . صارت اللام واوا"(١).

وهذه العبارة بهذه الصورة ملبسة وغير واضحة المراد، وصواب العبارة: حرف العلة الواقع لاما في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر.

وعلى هذا فإنه كان ينبغي للشيخ أن يحرر العبارة.

* * *

(١) دروس التصريف ص١٧٤.

المبحث الثالث: نواقص تحتاج إلى تتمة

المسألة الأولى: أدلة الزيادة

—

١ . **سقوط الحرف من أصل** ذلك اللفظ، كسقوط ألف (فاهم) في أصله المصدر، وهو (فهْم).

٢ . **سقوط الحرف من فرع** ذلك اللفظ، كسقوط ألف (سحاب) في جمعه (سحب).

٣ . **سقوط الحرف من بعض استعمالات ذلك اللفظ**، كسقوط ياء (أيطل) في (إطل)[١] .

٤ . **كون الحرف الزائد في كلمة جامدة . مع عدم الاشتقاق . في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق**، نحو: وَرَنْتَل[٢]، وبيانه أن يقع الحرف الزائد في كلمة جامدة ليس فيها دليل اشتقاق غير أنه في هذا الموضع يقابل حرفا يقع زائدا في الموضع نفسه في كلمات أخرى لها اشتقاق، فتحمل هذه الكلمة التي ليس فيها اشتقاق على غيرها من الكلمات التي لها اشتقاق ويحكم بزيادة هذا الحرف، حملا للمجهول على المعلوم.

٥ . **كون الحرف الزائد في كلمة جامدة . مع عدم الاشتقاق . في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق**، نحو: (أيدع)[٣]، وهو كسابقه إلا أن هذا تكثر فيه زيادته والآخر تلزم فيه زيادته.

---

(١) إطل (أيطل) بمعنى الخاصرة .

(٢) ورنتل: الشر.

(٣) الأفكل: الرعدة ولا يبنى منه فعل. الأيدع: صبغ أحمر، وقيل: هو الزعفران (اللسان).

٦ . **أن يلزم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة**، نحو: (تَتْفُل)[١]؛ لأنه ليس من أوزان العرب (فَعْلُل).

٧ . أن يدل الحرف على معنى خاص، وذلك كأحرف المضارعة.

ويرد على الشيخ أنه فاته دليلان لم يذكرهما، وهما:

أحدهما: **اختصاص الوزن بالزيادة ووقوع الحرف في موضع يختص بالزيادة في هذا الوزن**، وذلك إذا وقعت النون الساكنة ثانية في وزن مثل (فُعْلَل)؛ لأن هذا الوزن تلزمه الزيادة، قال سيبويه: والنون من (جُنْدَب)[٢]، و(عُنْصَل)[٣] و(عُنْظَب)[٤] زائدة؛ لأنه لا يجيء على مثال (فُعْلَل) شيء إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه"[٥].

والآخر: لزوم عدم النظير بتقدير أصالة الحرف في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، وتوضيح ذلك أنه إذا وجد في كلمة لغتان، وعلى تقدير أصالة الحرف في إحدى اللغتين، لا يخرج الوزن عن الأصول المعروفة الوزن، في حين أن تقدير أصالة ذلك الحرف نفسه في اللغة الأخرى، فإنه يخرج الوزن عن الأصول، فيحكم بزيادة الحرف في اللغتين معا؛ لأن الأصل اتحاد المادة، وذلك نحو: (تُتْفُل) بضم التاء الأولى و(تَتْفُل) بفتح التاء الأولى، فإن تقدير أصالة التاء في (تُتْفُل) بالضم لا يخرج الكلمة عن الأوزان المعروفة، نحو: (بُرْثُن)، ولكن عند تقدير أصالتها في (تَتْفُل) . بفتح التاء الأولى . فإن

---

(١) تتفل: الثعلب، وقيل: جروه، "اللسان"

(٢) الجندب: الذكر من الجراد.

(٣) العنصل: البصل البري.

(٤) العنظب: الجراد الضخم.

(٥) الكتاب ٤/٣٢٠.

الكلمة تخرج عن الأوزان المعروفة، فيحكم بأن التاء زائدة في (تُتْفُل) بالضم؛ لأنه على تقدير أصالة التاء يلزم عدم النظير في نظيرها؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلُل) بفتح الفاء، فلما ثبتت الزيادة في لغة من يفتح حكمنا بالزيادة في لغة من يضم أيضا؛ إذ الأصل اتحاد المادة(١)، قال سيبويه: "وكذلك (التَتْفُل) و(التُتْفُل)؛ لأنهم قد قالوا: (التَتْفُل)، وليس في الكلام على مثال (جَعْفُر)، فهذا بمنزلة ما اشتق منه مالا تاء فيه"(٢).

وبناء على ما تقدم أقول كان ينبغي أن يضم الشيخ هذين الدليلين إلى الأدلة التي ذكرها؛ ليكون كلامه جامعا مستوفيا جميع الأدلة.

المسألة الثانية: أغراض الزيادة

-

ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أغراض الزيادة، وبين أنها خمسة أقسام(٣):

أحدها: مد الصوت لا غير، كزيادة الألف في كتاب وغلام، وزيادة الياء في صحيفة وقضيب، وزيادة الواو في عمود وعجوز.

الثاني: التعويض عن حرف قد حذف من الكلمة، كزيادة التاء في استقامة فإنها عوض عن ألف الاستفعال(٤)، والتاء في تربية، فإنها عوض عن اللام المحذوفة.

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣٦٠/٢، شرح الأشموني ٢٥٢/٤.

(٢) الكتاب ٣١٥/٤.

(٣) دروس التصريف ص٣٥،٣٦.

(٤) هذا عند الخليل وسيبويه ووزنها عندهما: استفعلة، أما عند الأخفش والفراء فالمحذوف عين الكلمة ووزنها عندهما: استفالة، شرح الرضي على الشافية ١٦٥/١.

الثالث: تكثير حروف الكلمة لا غير، كزيادة الألف في (قبعثرى).

الرابع: الدلالة على معنى لم يكن موجودا في الكلمة المجردة، كزيادة الألف في (قائم) فإنها لإفادة الفاعل، وكزيادة الميم في (مضروب) فإنها لإفادة المفعولية.

الخامس: إلحاق بناء ببناء، شملل وجلبب، فإن اللام الثانية زيدت في الكلمتين لغرض إلحاق هذين الفعل بـ(دحرج).

ويرد على الشيخ أنه فاته ثلاثة أغراض من أغراض الزيادة لم يذكرها، وهي:

أحدها: إمكان الابتداء بالساكن، كزيادة همزة الوصل في (اضرب) و(العب)، قال المبرد:"لأَن العَرَب إِذا أَرادت الابتِدَاء بساكن زَادَت أَلف الوَصْل فقالت: اِضرب أُقتل، إِذا لم يكن سَبِيل إِلى أَن تبتدئ بساكن"[1].

الثاني: إمكان الوقف على الكلمة التي بقيت على حرف واحد، كـ(هاء) السكت في نحو: عِه وقِه؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه في آن واحد حكي سيبويه عن الخليل قوله:"رأيتهم قالوا: عه، فألحقوا هاء حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنَّه لا يلفظ بحرف"[2].

الثالث: بيان حركة أو حرف، نحو هاء السكت في (سلطانيه) و(ماليه) و(يا زيداه)، قال المبرد . في قوله تعالى:"يا ليتني لم أوت كِتَابيه وَلم أدر مَا

(١) المقتضب ١/١٧٠.

(٢) الكتاب ٣/٣٢٠.

حسابيه"[١] .:"حركت الْيَاء على الأَصْل وألحقت الْهَاء لبَيَان الْحَرَكَة فِي الْوَقْف فَإِن وصلت حذفتها لِأَن حَرَكَة الْيَاء تظهر "[٢].

وعلى هذا فإنه كان ينبغي للشيخ محمد محيي الدين أن يذكر هذه الأغراض الثلاثة ويضمها إلى الأغراض التي ذكرها؛ ليكون الكلام مستوفيا تاما.

المسألة الثالثة: الغرض من زيادة الألف

تحدث الشيخ عن مواضع زيادة الألف وأغراضها، فقال: واعلم أن زيادة الألف في أثناء الكلمة لا تكون إلا لإطالة الكلمة وتكثير حروفها"[٣].

ويرد على الشيخ أنه حصر الفائدة من زيادة الألف في أثناء الكلمة في أمرين: إطالة الكلمة وتكثير حروفها وليس كما ذكر؛ فإن الألف ترد في أثناء الكلمة لمعان متعددة، منها:

١ . الدلالة على الفاعلية، وذلك في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، نحو: ضارب وقائم.

٢ . الدلالة على المصدر، نحو: ارتجاع مصدر ارتجع، وانظلاق مصدر انطلق.

٣ . الدلالة على الجمع، نحو: كلب وكلاب، وكبش وكباش، وبغل وبغال.

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

(٢) المقتضب ٢٤٨/٤، يؤكد هذا البغدادي في شرحه شواهد شرح الشافية للرضي؛ حيث يقول . في شرح الشاهد التاسع والأربعين بعد المائة متحدثا عن زيادة الهاء:."وقد تراها للتأنيث فيما لا يحاط به، نحو جَوْزة ولوزة، ولبيان الحركة في نحو (مَالِيْهِ) و (كِتَابِيهِ) ولبيان حرف المد نحو:و ازَيْدَاه ". شرح شواهد البغدادي مطبوع مع شرح الرضي على الشافية ٣٠٣/٤.

(٣) دروس التصريف ص٤٣.

٤ . الدلالة على التثنية، نحو: قائمان، ونائمان.

وعلى هذا فكان ينبغي للشيخ ألا يحصر أغراض زيادة الألف في أثناء الكلمة في إطالة الكلمة وتكثير حروفها.

المسألة الرابعة: أدلة القلب المكاني

—

ختم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حديثه عن الاشتقاق الكبير المعروف بالقلب المكاني بذكره الأدلة التي يعرف بها **القلب المكاني، وذكر ثلاثة أدلة، هي**[1]:

١ ــ **الرجوع إلى المصدر**، وذلك بوجود مصدر موافق لإحدى الكلمتين دون الأخرى، مثل ذلك الفعل (رأى) و(راء) فإن المصدر (رؤية) موافق لترتيب (رأى) مما يدل على أن (راء) مقلوب عنه.

٢ ــ **الاشتقاق**، وذلك أن وجود بعض المشتقات لإحدى الكلمتين دون الأخرى دليل على وقوع القلب في الكلمة مثل كلمة (وجه) و(جاه)، والعرب تقول: تَوَجَّه، ووجَّه، وواجهته، وكل هذا يوافق (الوجه) في الترتيب، في حين أن (الجاه) لم يرد شيء من المشتقات على ترتيبه، فدل ذلك على أن الجاه مقلوب عن الوجه.

٣ ـ **التصحيح مع وجود موجب الإعلال**، مثل (أَيِسِ) فإن الياء مستحقة للإعلال، حيث إن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها وجب قلبها ألفا، فلما لَمْ تُقلب الياء ألفا دل ذلك على أنها فرع عن يئس، وأنها مقلوب عنها.

هذه هي الأدلة التي أوردها الشيخ في كتابه، ويرد عليه أنه ترك دليلين آخرين لم يذكرهما، وهما:

الدليل الأول: أن يؤدي ترك القلب المكاني إلى المنع من الصرف من غير علة، مثل كلمة (أشياء) فإذا لم يقدر فيها القلب المكاني تكون قد منعت من الصرف

---

(١) دروس التصريف ص ١٧، ١٨، ١٩.

من غير علة على مذهب سيبويه.

وبيان ذلك أن الصرفيين اختلفوا في أصل كلمة (أشياء) ووزنها، والذي أدى إلى وقوع الخلاف في كلمة (أشياء) هو أنها وردت في الكلام غير مصروفة، فاجتهد الصرفيون في البحث عن علة منعها من الصرف، والعلل التي اعتبروها هي التي أدت إلى الخلاف في أصلها وفي وزنها إلى أربعة مذاهب على النحو التالي:

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين: أن كلمة (أشياء) أصلها (شَيْئَاء)[١] على وزن (فَعْلاَء) مثل كلمة: حَمْرَاء وصَحْرَاء، وعلة منعها من الصرف ألف التأنيث الممدودة، تقدمت الهمزة التي هي اللام على الشين التي هي الفاء، فصارت (أشياء) على وزن (لَفْعَاء) مقلوبة عن كلمة (شَيْئَاء)، قال سيبويه:" وزعم الخليل أن (أشياء) مقلوبة كـ(قسيٍّ)، فكذلك فعل بهذا الذي هو في لفظ الواحد ولم يكسَّر عليه الواحد"[٢].

والدليل على أن أصلها (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلاَء) ما يلي:

١ . جمعها قياسا على أَشَاوَى وأَشْيَاوَات، كما جمعت صحراء على صحارَى وصحراوات، ولو كانت جمعا ما جمعت على هذه الجموع.

٢ . تصغيرها على لفظها، وذلك قولهم: (أُشَيَّاء)، ولو كانت جمعا ما صُغِّرَت على لفظها.

٣ . منعها من الصرف، إذ لو كانت (أشياء) على وزن (أفعال) ما كانت هناك علة للمنع من الصرف.

---

(١) قال سيبويه:"وكان أصل أشياء شيئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو وكذلك أشاوى أصلها أشايا كأنك جمعت عليها إشاوة، وكأن أصل إشاوة شيئاء، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو". الكتاب ٣٨١/٤، وانظر الأصول ١٩٨/٣.

(٢) الكتاب ٥٦٤/٣، وانظر الأصول ٤٢٩/٢.

المذهب الثاني: مذهب الأخفش من البصريين: ذهب الأخفش أن (أشياء) على وزن (أفعاء)، وأن أصلها (أَشْيِئَاء) على وزن (أَفْعِلاَء)، وعلة منعها من الصرف ألف التأنيث الممدودة، ثم يحذف الهمزة التي هي لام الكلمة فصارت (أَشْيَاء) على وزن (أَفْعَاء)(١).

المذهب الثالث: مذهب الفراء من الكوفيين: وهو مثل مذهب الأخفش في أن (أشياء) على وزن (أفعاء)، وأن أصلها (أَشْيِئَاء) على وزن (أَفْعِلاَء) ثم يحذف الهمزة التي هي لام الكلمة فصارت (أَشْيَاء) على وزن (أَفْعَاء)، غير أنه خالف الأخفش في أنه جمع لـ(شَيِّء) . بتشديد الياء ـ؛ لأنه رأى أنَّ (فَعْلاً) لم يجمع على (أَفْعِلاَء) فادَّعى أن أصله (شَيِّء) بالتشديد، وعلة منعها من الصرف ألف التأنيث الممدودة(٢).

---

(١) قال ابن السراج:" وكانَ أَبو الحسن الأَخفش١ يقولُ: أَشْيِئَاءُ أَفْعِلاَءُ وجُمعَ شيَءٌ عليهِ كما جَمعوا شَاعرًا على شعراءَ ولكنَّهم حذفوا الهمزةَ التي هيَ لام استخفافًا وكانَ الأَصلُ: أُشْيِئاءُ [أُشْيِعَاعٌ٢] فثقل ذلك فحذفوا" الأصول ٣٣٨/٣.

(٢) ويرد مذهب الأخفش والفراء:

أ . أن (فَعْلاً) لم يجمع على (أَفْعِلاَء).

ب . أنه لم يرد في كلام العرب (شَيِّئ) بالتشديد.

ج . أن حذف اللام من غير سبب يتقتضيه شاذ.

د . تصغيرها على (أُشَيَّاء)، ولو كانت جمعا على (أفعلاء) ما صُغِّرَت على لفظها؛ لأن جموع الكثرة لا تصغر على لفظها، وإنما يصغر مفردها، قال المبرد:" وكَانَ الأَخفش يَقُول (أَشْياءُ): أَفْعِلاءُ يَا فَتى، جُمع عَلَيْهَا (فَعْل) كَمَا جُمِع سَمْح على سُمَحاءَ، وَكِلَاهُمَا جمع لـ(فعِيل) كَمَا تَقول فِي نصيب أَنْصباءُ، وَفِي صديق أَصْدِقاءُ، وَفِي كريم كُرَماءُ، وَفِي جليس جُلَساء، فـ(سَمْح وشَيْءٌ) على مِثَال (فَعْل)، فَخرج إِلى مِثَال فَعيل، وَقَالَ الْمَازِنِي: فَقلت لَهُ: كَيفَ تُصَغِّرهُنَّ ؟ فَقَالَ: أُشَيَّاءُ، فسألته لمَ لمْ تردّه إِلَى الْوَاحِد ؟ إِنَّه أَفْعِلاءُ فقد وَجب عَلَيْهِ ؟ فَلم يأْتِ بمُقْنِع، وَهَذَا ترك قَوْله لأَنَّه إِذا زعم أَنَّه (أَفْعِلاءُ) فقد ==

المذهب الرابع: مذهب الكسائي من الكوفيين: أن (أَشْيَاء) على وزن (أَفْعَال) وأنه جمع لـ(شَيْء) مثل: سَيْف وأسياف، وبَيْت وأَبْيَات، وأن المانع من الصرف توهم أنها مثل حمراء، فشبهت بما في آخره ألف التأنيث وشجعه على هذا أنها جمعت على (أشياوات) مثل حمراء وحمراوات(١).

الدليل الثاني: الذي أهمل الشيخ ذكره هو: أن يؤدي ترك القلب المكاني إلى اجتماع همزتين غير عينين في الكلمة، كما في اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام نحو: جاءٍ، على مذهب الخليل بن أحمد، وقد تم تناول هذا الموضع بالتفصيل عند الحديث عن القلب المكاني بين السماع والقياس.

وبعد هذا العرض والتفصيل ظهر أن الشيخ محمد محيي الدين ذكر ثلاثة أدلة وأهمل دليلين و كان ينبغي للشيخ أن يستقصي ذكر الأدلة.

==

وجَبَ عَلَيْهِ أَن يصغِّر الْوَاحِد ثمّ يجمعه فَيَقُول فِي تَصْغِير أَشْياءَ . على مذْهبه . : شُيَيْئات فَاعْلَم، تَقْدِير: فُعَيْلات". المقتضب ١٦٨/١.

هـ . جمعها على (أَشَاوَى) و(أَشْيَاوَات)، ولو كانت جمعا على (أفعلاء) ما جمعت على هذه الجموع.

(١) ويرد مذهب الكسائي أمران: أولهما: أنه يترتب على قول الكسائي أنها تمنع من الصرف من غير علة، فهو منع شاذ.

والآخر: جمعها على (أَشَاوَى) و(أَشْيَاوَات)، ولو كانت جمعا على (أفعال) ما جمعت على هذه الجموع.

وعلى هذا فالراجح هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وأنه قد وقع قلب مكاني في الكلمة.

المسألة الخامسة: عدم توحيد المنهج

–

ذكر الشيخ . رحمه الله . مواضع حروف الزيادة، ومن هذه الحروف حروف المضارعة، غير أن منهجه في ذكر مواضع زيادة حروف المضارعة لم يكن واحدا على النحو التالي:

قال . عن زيادة النون .:"وتزاد النون في الأفعال باطراد في أول المضارع للدلالة على المتكلم المعظم نفسه أو إذا كان معه غيره"(١).

وقال . عن زيادة التاء . فأما زيادته أول الكلمة باطراد ففي الفعل المضارع نحو: تكتب وتقوم وتستغفر، للدلالة على المخاطب"(٢).

في حين أنه عند ذكره مواضع زيادة الهمزة والياء(٣) لم يذكر زيادتهما باطراد في أول المضارع؛ مما يوحي بأنهما لا يطردان في أول المضارع كأختيهما، وليس كذلك، فالهمزة تزاد في أول المضارع باطراد للدلالة على المتكلم، كما تزاد الياء في أول المضارع باطراد للدلالة على المذكر الغائب مفردا أو مثنى أو جمعا وجمع الغائبة.

ولذلك كان ينبغي للشيخ أن يذكر زيادة الهمزة والياء في أول المضارع باطراد؛ ليكون المنهج واحدا.

---

(١) دروس التصريف ص٤٦.

(٢) دروس التصريف ص٤٧.

(٣) دروس التصريف ص٤١، ٤٣.

المسألة السادسة: أبواب الفعل الأجوف

–

في أثناء حديث الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عن الفعل الأجوف ذكر الأبواب التي يأتي عليها الفعل الأجوف، وحصرها في ثلاثة أبواب، يقول الشيخ:"ويجيء مجرده بالاستقراء على ثلاثة أوجه، الأول: مثال (علم يعلم) واويا كان أو يائيا، نحو: خاف يخاف ومات ويمات وهاب يهاب وعور يعور وغيد يغيد، الثاني: مثال (نصر ينصر)، ولا يكون إلا واويا، نحو: ماج يموج، وذاب يذوب، الثالث: مثال (ضرب يضرب)، ولا يكون إلا يائيا، نحو: طاب يطيب، وعاش يعيش، ولم يجئ على غير هذه الأوجه"(١).

ثم صنع الشيخ في آخر النص حاشية قال . فيها .:"وردت كلمة واحدة على مثال (كرُم يكرُم)، وهي قولهم طال يطول، عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب (نصر)"(٢).

ومقتضى كلام الشيخ أن الفعل الأجوف ورد على ثلاثة أبواب، هي:

١ . باب (فعِل يفعَل) . بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع . على مثال (علِم يعلَم) ويأتي عليه الأجوف الواوي والأجوف اليائي:

فالأجوف الواوي نحو: خاف يخاف.

والأجوف اليائي نحو: هاب يهاب.

٢ . باب (فعَل يفعُل) . بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع . على مثال (نصر ينصر)، ولا يكون إلا واويا، نحو: ماج يموج، وذاب يذوب.

---

(١) دروس التصريف ص١٦١، ١٦٢.

(٢) السابق ص١٦٢.

٣ . باب (فعَل يفعِل) . بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع . على مثال (ضرب يضرب)، ولا يكون إلا يائيا، نحو: طاب يطيب، وعاش يعيش.

ثم ورد فعل واحد من باب (فعُل يفعُل) بضم العين في الماض والمضارع، وهو طال يطول.

ويرد على الشيخ ثلاثة أمور:

أولهما: أنه قد أهمل بابا ذكره قبل ذلك، وهو باب (فعِل يفعِل) . بكسر العين فيهما . ورد منه فعلان، وهما (آن يئين) و(تاه يتيه)، وذلك في أثناء حديثه عن أبواب الفعل المضارع؛ حيث يقول:"فأما (فعِل) الذي ورد مضارعه على (يفعِل) بالكسر لا غير فتسعة عشر فعلا، وهي..... وآن يئين[1]،

(١) الأَيْنُ: مَصْدَرُ آنَ يَئِينُ، أَي: حانَ، قال ابن فارس:"(أَيَنَ) الْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ يَدُلُّ عَلَى الْإِعْيَاءِ، وَقُرْبِ الشَّيْءِ، أَمَّا الأَولُ فَالأَيْنُ الإِعْيَاءُ، وَيُقَالُ: لا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ، وَقَدْ قَالُوا: آنَ يَئِينُ أَيْنًا، وَأَمَّا الْقُرْبُ فَقَالُوا: آنَ لَكَ يَئِينُ أَيْنًا". مقاييس اللغة (أين).

وقد نقل ابن سيده عن سيبويه أنه (فَعَلَ يَفْعِلُ) يحْملُهُ على الأَوَانِ والأَوْنُ. المحكم والمحيط الأعظم (مقلوب أون ١٠/ ٥٣٦).وقد نقل الزبيدي عن البكري قوله:" آنَ أَنى: حانَ، و(آنَ) أَصْلُه الواوُ، ولكنَّه مِن بابِ يَفْعل كوَلِيَ يَلِي، وجاءَ المَصْدرُ بالياءِ ليطردَ على فِعْلِه"، وعلق عليه الزبيدي بقوله:" قَوْلُه كوَلِيَ يَلِي ودَعْوى كَوْنه واويًّا . فِيهِ نَظَرٌ ظاهِرٌ ومُخالفَةٌ للقِياسِ". تاج العروس للزبيدي (أين) ٢٢٢/٣٤، ٢٢٣.

وتاه يتيه"[١].

فيكون كلامه هنا مناقضا لما سبق ذكره قبل ذلك.

إضافة إلى مجيء الفعل (طاح يطيح) من باب (فعِل يفعِل) بكسر العين في الماضي والمضارع، قال سيبويه:" وأما (طاح يطيح) و(تاه يتيه) فزعم الخليل أنهما فعِل يفعِل بمنزلة حسب يحسب. وهي من الواو، ويدلك على ذلك، طوحت وتوهت، وهو أطوح منه وأتوه منه، فإنما هي فعِل يفعِل من الواو كما كانت منه فعِل يفعَل[٢].

ثانيها: أن الحصر الذي ذكره في باب (فعَل يفعُل) لم يكن صحيحا؛ قال الشيخ:""وردت كلمة واحدة على مثال (كرم يكرم)، وهي قولهم طال يطول"[٣]؛ لأنه قد ورد على هذا الباب فعل آخر لم يذكره الشيخ، وهو هيؤ الرجل، أي صار ذا هيئة، وكاد يكاد عند سيبويه[٤].

---

(١) دروس التصريف ص٩٣.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٤، قال الزمخشري:" وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه إنهما فعل يفعل كحسب يحسب وهما من الواو لقولهم طوحت وتوهت، وهو أطوح منه وأتوه". وانظر المفصل في علم العربية للزمخشري ص٣٩٧.

(٣) قال ابن السراج:" وطُلْتُ أَصلهُ: طَوُلتُ "فَعُلْتُ" فنُقلتِ الحركةُ إلى الفاءِ ولم يُحوِّلْهُ مِنْ شيءٍ إلى شيءٍ فمستقبلهُ٣ مثلُ "يَطُولُ". الأصول ٢٧٩/٣، وجعله عبد القاهر الجرجاني شاذا. المفتاح في الصرف ص٤١.

(٤) المغني في تصريف الأفعال ص٢١٢. ولم أجد ما قاله الشيخ عضيمة في كتاب سيبويه، وإنما المذكور في الكتاب (فعُل يفعَل) بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع قال سيبويه: وقد قال بعض العرب: كُدْت تكاد، فقال (فعُلت تفعَل) كما قال (فعِلت أفعَل)، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة. وهذا قول الخليل وهو شاذٌ من بابه". الكتاب ٤٠/٤.

وزاد الزمخشري (جاد يجود)، حيث يقول:"وفعُل يفعُل نحو طال يطول وجاد يجود إذا صار طويلاً وجواداً"[١].

وزاد ركن الدين الاستراباذي (غار يغور فهو غيور)[٢].

والثالث: ورد فعل واحد من باب (فعَل يفعَل) بفتح العين في الماضي والمضارع، وهو شاء يشاء عند المبرد، ذكر ذلك الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[٣]، ولم أقف عليه في كتب المبرد.

وعلى ما تقدم يكون الحصر الذي ذكره الشيخ ليس جامعا، ولو ذكر أن المحصور الأبواب القياسية لكان أقرب، غير أن ذكره (طال يطول) وقبل ذلك (آن يئين) و(تاه يتيه) يمنع من إرادته القياسي فحسب.

(١) المفصل في علم العربية للزمخشري ص٣٩٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ٧٦٨/٢.

(٣) المغني في تصريف الأفعال ص٢١٢.

المبحث الرابع: قيود ناقصة

المسألة الأولى: كيفية وزن الكلمة المزيدة

—

تناول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في أثناء حديثة في المقدمة الرابعة في الميزان الصرفي . كيفية زنة الكلمة المزيدة فقال:"الثالث: أن تكون الزيادة غير أصلية ولا ناشئة عن تكرير حرف أصلي، وهذا القسم يوزن بهذا الميزان مع إيراد الزائد فيه بعينه"(١).

والقاعدة التي أوردها الشيخ على هذه الصورة تعد ناقصة لأن القاعدة تنص على أننا إذا أردنا وزن كلمة مزيدة وكان الزائد من حروف الزيادة (سألتمونيها) أننا نضع الزائد بلفظه بحركته في موضعه.

وهو المأخذ عينه الذي أخذه الشاطبي على ابن مالك، حيث قال ابن مالك:

... وزائدٌ بلفظه اكتفي

وعلق عليه الشاطبي بقوله:" ثم على الناظم في هذا الكلام شيء وهو أنه ذكر في كيفية الوزن مقابلة الأصول بضمن فعل والزائد بلفظه ولم يبين كيفية الحركة والسكون، ولا أنه باق على ما كان عليه ولا ذكر ترتيب اللام على العين والعين على الفاء في الأصول ولا إبقاء الزوائد في موضعها سابقة كانت أو لاحقة بل أتى بالمقابلة على الإجمال فكان كلامه غير بين في هذا المعنى"(٢).

---

(١) دروس التصريف ص٣١.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٣٢٦/٨.

وفصل الشاطبي بيان الأمر بأنه كان ينبغي مراعاة الحركة والسكون، فإن كان الحرف ساكنا كان ساكنا، وإن كان متحركا كان متحركا، كما لا بد من اعتبار الحركة عينها من كونها ضمة أو فتحة أو كسرة، وكذلك محل الحرف وهو عبارة عن الموقع، ثم أردف الشاطبي هذا التفصيل بقوله:" فهذا الكلام هو الذي بين كيفية الوزن على أتم وجوهها وأما الناظم فترك ذلك على أتم ما يكون من الإجمال وذلك غير لائق بمنصب التعليم"(١).

وبناء على هذا كان ينبغي للشيخ . رحمه الله . أن ينص على أن الحرف الزائد ينزل في الميزان بلفظه بحركته في موضعه، وألا يكتفي بقوله:" وهذا القسم يوزن بهذا الميزان مع إيراد الزائد فيه بعينه"؛ لأن ذلك غير كاف ولا يحقق المراد ولا يناسب مقام التعليم.

المسألة الثانية: قلب الياء والواو ألفا

–

ذكر الشيخ في أثناء حديثه عن أدلة القلب المكاني أن منها التصحيح مع وجود موجب الإعلال، وضرب لذلك مثالا بالفعل (أيس) المقلوب عن (يئس)، وبيَّن الشيخ قاعدة لإعلال الياء والواو ألفا؛ حيث قال .:"فإن الياء المتوسطة في (أيس) متحركة مفتوح ما قبلها فكان حقها أن تقلب ألفا؛ لأن كل ياء أو واو وقعت عينا في فعل ثلاثي تقلب ألفا، مثل: باع ومات وقال وصال"(٢).

قول الشيخ (لأن كل ياء أو واو وقعت عينا في فعل ثلاثي تقلب ألفا) يرد عليه أربعة أمور:

---

(١) المقاصد الشافية ٣٢٦/٨.

(٢) دروس التصريف ص١٩.

أولها: أن هناك أفعالا جاءت عينها واو أو ياء ولم تقلب نحو: (حوِل) و(عوِر) و(غيِد) و(حيِد) و(صيِد).

وثانيها: أنه قيد القلب بوقوعه في الفعل الثلاثي؛ وكان ينبغي أن يكون مطلقا؛ ليشمل الثلاثي وغيره، فالثلاثي نحو: باع وقال، والرباعي نحو: أذاع وأقام، والخماسي نحو: انقاد واختار، والسداسي نحو: استقام واستخار.

وثالثها: أنه كان ينبغي للشيخ أن يذكر قيدا مهما، وهو(وكان ما قبلهما مفتوحا)؛ لأنه لو كان ما قبل الياء والواو غير مفتوح لم تقلب الواو والياء ألفا، وذلك في الفعل المبني للمجهول، نحو: قيل وبيع وخيف على لغة أكثر العرب، ونحو: قول وبوع وصوم على لغة بعض العرب(١).

والرابع: أنه كان ينبغي للشيخ أن ينص على أن تكون الواو والياء متحركين، فيقول: إذا تحركت الواو والياء؛ لأن الساكنة لا تقلب حتى ولو كان ما قبلها مفتوحا، نحو: ليس.

قال سيبويه:" وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحةٌ اعتلت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفاً، فتصير الحركة

---

(١) قال سيبويه:" وإذا قلت فعل من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فعلت لتغير حركة الأصل لو لم تعتل، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال. وذلك قولك: خيف، وبيع، وهب، وقيل. وبعض العرب يقول: خيف وبيع وقيل، فيشم إرادة أن يبين أنها فعل. وبعض من يضم يقول: بوع وقول وخوف وهوب، يتبع الياء ما قبلها كما قال موقن" الكتاب ٣٤٢/٤.

من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها، وذلك قولك: رمى ويرمى، وغزا ويغزى، ومرمىً ومغزىً"[1].

وبناء على ما سبق تفصيله أقول: كان ينبغي للشيخ أن تكون عبارته ضابطة؛ لأن ما ذكره الشيخ أصل من الأصول المقررة، يؤكد هذا قول الرضي:"وكيف نخالف أصلاً لنا مقرراً؟ وهو أن كل واو أو ياء في الفعل هي عين تحركت بأي حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فإنها تقلب ألفاً"[2].

(١) الكتاب ٣٨٣/٤.

(٢) شرح الرضي على الشافية ٧٩/١.

المبحث الخامس: أمور بخلاف ما ذكر

المسألة الأولى: زيادة الميم في الأفعال

—

بدأ الشيخ حديثه عن زيادة الميم قائلا:"وأما الميم فلا تزاد في الأفعال"(١).

ويرد على الشيخ أن الميم قد جاءت زائدة في بعض الأفعال نحو: تمسكن وتمدرع وتمنطق وتمندل وتمخرق وتمسلم(٢)، قال السيرافي:"وقد ألحق أيضا بتدحرج تمفعل بزيادة الميم فقالوا تمسكن وتمدرع، ولم ترد هذه الميم للإلحاق إلا مع التاء لأنه لم يسمع مسكن ولا مدرع"(٣).

واستدل ابن عصفور على زيادة الميم في هذه الأفعال بأنَّ (تمسكنَ) من لفظ المِسكين، والميم في (مِسكين) زائدة، وكذلك (تمدرعَ) من لفظ (المِدرعة)، والميم في (المِدرعة) زائدة، إضافة إلى أنَّ أكثر كلام العرب: تَسكَّنَ وتَدَرَّعَ، وكذلك (تَمَندَلَ) من المِنديل، والميم في المِنديل زائدة. ومثلها (تَمَنطَقَ) فهي من النِّطاق، وكذلك (تَمَسلَمَ)، فهو من لفظ مَسلَمة، والميم في مَسلمة زائدة، ومعناه صار يُدعَى مَسلَمة بعد أن كان يدعى بخلاف ذلك، ومثلها (تَمَولَى علينا) أي: تَعاظَم علينا، لأنه من لفظ المولَى، والميم في المولَى زائدة(٤).

---

(١) دروس التصريف ص٤٥.

(٢) الخصائص ٢٢٩/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨/٥.

(٤) الممتع الكبير في التصريف ص١٦٣.

ومصدر هذه الأفعال إنما يكون على زنة الفعل الماضي مع ضم ما قبل الآخر فمصدر (تَمَفْعَلَ) على (تَمَفْعُلٍ)[١].

وبعض العلماء جعل ورود هذه الأفعال بزيادة الميم قليلا من قبيل الغلط، يقول ابن يعيش:"فأما قولهم (تمسكن) إذا أظهر المسكنة، و(تمدرع) إذا لبس المدرعة، و(تمندل) من المنديل، فهو قليل من قبيل الغلط، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل، نحو: حوقل، وسبحل، والجيد: تسكن وتدرع وتندل"[٢].

غير أن كثيرا من العلماء إلى ذهبوا إلى أن زيادة الميم في الأفعال شاذة، قال ابن السراج:"وقالوا: تَمسكنَ مثلُ تَمدرعَ في المدرعةِ، وتَمَفعلَ شاذٌّ"[٣].

ومما تقدم يتضح أنه كان ينبغي للشيخ محيي الدين عبد الحميد أن يذكر أن الميم تزاد في الأفعال ولو قليلا، أما القول بعدم ثبوت زيادتها في الأفعال فممنوع، قال الرضي:"وأما قوله (تمفعل) لم يثبت فممنوع؛ لقولهم: تَمَسْكَنَ وَتَمَنْدَلَ وَتَمَدْرَعَ وَتَمَغْفَرَ، وهي (تمفعل) بلا خلاف"[٤].

---

(١) قال الشاطبي:"ومصدر (تَمَفْعَلَ) على (تَمَفْعُلٍ) نحو: تَمَسْكَنَ تَمَسْكُناً، وتَمَدْرَعَ تمَدْرُعاً" المقاصد الشافية ٤/٣٥٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٢، قال سيبويه:" وقد جاء تمفعل وهو قليل، قالوا: تمسكن، وتمدرع". الكتاب ٤/٢٨٦.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٣/٢٣٧.

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢/٣٣٦.

المسألة الثانية: من معاني (أفعل)

ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد معاني الزيادة في الأفعال، ومن هذه الأفعال بناء (أفعل)، ومن بين ما ذكره الشيخ من المعاني التي يأتي لها بناء (أفعل) السلب، يقول الشيخ:"خامسا: السلب، ومعناه أن يزيل الفاعل عن المفعول أصل الفعل، نحو: أشكيته وأقذيت عينه وأعجمت الكتاب . أي أزلت شكواه وقذى عينه وعجمة الكتاب بالنقط ونحوه"(١).

ويرِد على الشيخ أنه جعل (أقذيت عينه) بمعنى أزلت قذى عينه، وليس كذلك، وبيان هذا أن هذا المعنى . وهو السلب . لم يجعله سيبويه من معاني (أفعل) بل جعله من معاني (فَعَّل)، إذ يقول سيبويه: "وتقول: أمرضته، أي: جعلته مريضا، ومرَّضته، أي: قمت عليه ووَلِيته، ومثله: أقذيت عينه، أي: جعلتها قذية، وقذَّيتها: نظفتها"(٢).

فالهمزة عند سيبويه مفيدة للجعل، في حين أن التضعيف يفيد معنى السلب غير أن بعض الصرفيين جعل الهمزة مفيدة للسلب، وممن قال بهذا الزمخشري وتبعه ابن يعيش وابن الحاجب وتبعه الرضي وابن عقيل، يقول ركن الدين الاستراباذي:" وخامسا: أن يكون للسلب، أي: لإزالة الفاعل عن المفعول . بمعنى مصدر الثلاثي . نحو: "أَشْكَيْتُه"؛ أي: أزلت شكايته"(٣).

---

(١) دروس التصريف ص٧٢.

(٢) الكتاب ٦٢/٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ٢٥٠/١.

ويؤيد هذا القول ما ذكره السرقسطي من أن معنى (أشكيته): أعنْتُه على شكواه[١]، ومعنى أعتبته: أرضيته[٢]، وعليه فإن الهمزة تكون قد أفادت السلب.

وبناء على هذا فإن الهمزة قد تفيد السلب في بعض المواضع، ولكن مما يؤخذ على الشيخ محيي الدين أنه جعل الهمزة في (أقذيته) للسلب، في حين أن الهمزة تفيد الجعل كما ذكر سيبويه، وأيده ما جاء في كتاب الأفعال للسرقطي من قوله:"أقذيت عينه": جعلت فيها القذي، قذَّيتها: نظفتها منه"[٣].

وفي لسان العرب: "قذى عينه، وأقذاها: ألقى فيها القذى، وقذَّى مشددة لا غير: أخرجه منها"[٤].

وبناء على ما تقدم كان ينبغي ألا يذكر الشيخ (أقذيت) من بين الأفعال التي تدل زيادة الهمزة فيها السلب.

كما ذكر الشيخ أن معاني (أفعل) أن يأتي بمعنى (فعل) المجرد، وذكر لذلك مثالا وهو (شرقت الشمس وأشرقت)[٥] .

---

(١) الأفعال للسرقطي "شكا" ٣٥٩/٢.

(٢) الأفعال للسرقطي "عتب" ٢١٨/١.

(٣) الأفعال للسرقطي "قذى" ٩٢/٢.

(٤) اللسان (القذى)، وقد ذكر ابن منظور عن أبي زيد واللحياني: أقذيت العين: إذا أخرجت منها القذى.

(٥) دروس التصريف ص٧٣، قال ابن سيده:" وحكى سيبويه شرقت وأشرقت: طلعت". المحكم (شرق)، غير أن ما جاء في كتاب سيبويه يخالف هذا، يقول سيبويه . في "باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى:"وشرقت: بدت، وأشرقت: أضاءت".الكتاب ٥٦/٤.

وليس كما ذكر الشيخ؛ فإن شرقت بمعنى غير أشرقت، يقول ابن عصفور:"أَشرَقتِ الشَّمسِ: أضاءتْ، فأمَّا شَرَقَتْ فطَلَعتْ"(١).

المسألة الثالثة: (جحنفل) كلمة جامدة

ذكر الشيخ محمد محيي الدين أدلة الزيادة، ومن بين ما ذكر قوله:"رابعا أن يكون الحرف في كلمة جامدة، ولكن موضعه لا يكون في المشتق إلا زائدا، وذلك كالنون في:عصنصر وجحنفل(٢)"(٣).

ويرِد على الشيخ في هذا النص أنه مثل بـ(جحنفل) للكلمة الجامدة، وليس كما ذكر، وبيان ذلك على النحو التالي:

الجامد: ما لم يؤخذ من غيره ولم يشتق منه شيء، والجامد من الأسماء: ما دل على ذات أو معنى ولم يشتق من غيره كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل إنسان وباب، أو من أجناس الأسماء المعنوية، مثل فهم وشجاعة(٤).

فإذا كان الجامد لم يؤخذ من غيره فإن (جحنفل) ليس جامدا؛ لأنه مأخوذ من (جحفل)، وهو مأخوذ من الجحفلة، قال ابن سيده:"وجَحْفَلةُ الدَّابَّة: مَا

(١) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ص١٢٨، وقال الهروي:"يقال: شرقت الشمس تشرق شرقا وشروقا: إذا طلعت، فهي شارقة، وأشرقت تشرق إشراقا فهي مشرقة: إذا أضاءت وصفت".إسفار الفصيح ٤٢٧/١.

(٢) عصنصر: اسم موضع، وقيل اسم جبل. لسان العرب (عصنصر).

الجحنفل: الرجل الغليظ أو الغليظ الشفة.لسان العرب (جحفل)،

(٣) دروس التصريف ص٤٠.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ مروان العطية ص١٣٤.

تنَاول بِهِ الْعلف، وَقيل الجَحفَلةُ من الْخَيل والحمر وَالْبِغَال، بِمَنْزِلَة الشّفة من الْإِنْسَان والمشفر للبعير، واستعاره بَعضهم لذوات الْخُف"(١).

وبناء على ما تقدم فإن ذكر (جحنفل) مثالا للجامد ليس صحيحا؛ وذلك لأن النون قد تزال منه فيقال الجحفل والجحفلة، فالتمثيل بـ(عصنصر) صحيح، وبـ(جحنفل) غير صحيح.

المسألة الرابعة: نحت كلمة (تمعدد)

تحدث الشيخ في المقدمة الثالثة من الكتاب عن النحت، وذكر أنه يجري في ثلاثة أنواع من الكلم العربي، النوع الثاني منها النحت من المركب الإضافي، قال:"وأما النوع الثاني فأن يعمدوا إلى مركب إضافي . مثلا . فينحتوا منه كلمة واحدة من أربعة أحرف، يأخذون الحرفين الأول والثاني من الكلمة الأولى التي هي صدر المركب، والحرفين الثالث والرابع من الكلمة الثانية التي هي عجز المركب، ومن أمثلة ذلك قولهم (تيمل) أخذوه من تيم الله،.....، وقالوا أيضا: تعبشم الرجل، وتعبقس، إذا تعلق بسبب من أسباب عبد شمس أو عبد القيس، إما بحلف أو جوار أو ولاء، كما قالوا (تمعدد) من معد بن عدنان"(٢).

ويرِد على الشيخ في هذا النص أمران:

أحدهما: أن تعبشم الرجل، وتعبقس ليس من أربعة أحرف كما ذكر الشيخ في بيان هذا النوع حين قال:" فينحتوا منه كلمة واحدة منه كلمة واحدة من أربعة أحرف".

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، باب الحاء والجيم، المخصص باب خلق الخيل.

(٢) دروس التصريف ص٢٦، ٢٧.

والأخر: قوله:"كما قالوا تمعدد" . يرد عليه أنه ليس على أربعة أحرف، كما يرد عليه أنه ليس منحوتا من المضاف والمضاف إليه، كما يرد عليه أنه ليس منحوتا من كلمتين، وإنما هو (معد) والميم أصلية، قال سيبويه:"فأما المعزى فالميم من نفس الحرف، لأنك تقول معزٌ، ولو كانت زائدة لقلت عزاءٌ، فهذا ثبتٌ كثبت (أولقٍ)(١)، ومعدٌ مثله للتمعدد، لقلة (تمفعلٍ)"(٢).

وعلق أبو علي الفارسي على قول سيبويه السابق بقوله:" قال أبو علي: يقول: ميم (مَعَدّ) أصليّة أيضًا، لأن (تَمَعْدَد) إذا حُمِل على أنه (تَفَعْلَل) كان أوْلى من أن يحمل على (تَمَفْعَلَ)، لقلة (تَمفْعَلَ) وكثرة (تَفَعْلَلَ)، والحكم للأغلب، والقياس ينبغي أن يكون على الشائع دون الشاذ"(٣).

وبيان ذلك أن (تمعدد) إذا جعلت الميم زائدة كان وزنه (تمفعل)، ووزن (تمفعل) قليل، وإذا جعلت الميم أصلية كان وزنه (تفعلل)، ووزن (تفعلل) كثير، والقياس ينبغي أن يكون على الكثير، فلذا حكم للميم بالأصالة وكان وزنه (تفعلل)، قال ابن عصفور:"والذي يدلُّ على أصالة الميم في (مَعَدٍّ)

---

(١) يعني أن الهمزة (أولق) أصلية، والواو زائدة، يدلك على ذلك قولهم: ألق بحذف الواو، فدل ذلك على الواو زائدة، قال سيبويه:" أولقٍ، فانَّ أولقاً إنمَّا الزيادة فيه الواو، يدلك على ذلك قد ألق الرجل فهو مألوقٌ. ولو لم يتبين أمر أولقٍ لكان عندنا أفعل؛ لأن أفعل من هذا الضرب أكثر من فوعلٍ". الكتاب ١٩٥/٣.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٤.

(٣) التعليقة للفارسي ٢٨٢/٤، قال ابن السراج:"و(تمفعل) شاذ". الأصول في النحو ٢٣٧/٣، قال الرضي:" قال سيبويه: لو لم يكن الميم أصلياً لكان تمعدد (تمفعل)، ولم يجئ في كلامهم وخولف سيبويه فقيل: معد مفعل؛ لأنه كثير و(فَعَلٌّ) في غاية القلة". شرح الرضي على الشافية ٣٣٦/٢.

أنهم يقولون: تَمَعدَدَ الرَّجلُ، إذا تكلم بكلام مَعَدٍّ، وقيل: إذا كان على خُلُق معدّ، والميم في (تمعدَد) أصليَّةٌ؛ لأنَّ (تَمَفعَلَ) قليل"(١).

وبناء على ما تقدم كان ينبغي للشيخ ألا يذكر (تمعدد) على أنه منحوت؛ إذ النحت يكون من كلمتين أو أكثر، و(تمعدد) ليس كذلك، إنما هو فعل مأخوذ من أسماء الأعلام (معد)، نحو: خندف(٢).

المسألة الخامسة: الدال الثانية في (معد) للإلحاق

–

أشار الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أن الزيادة بتضعيف اللام للإلحاق لا يقع فيها إدغام، وإلا فات الغرض من الزيادة، وهو أن يكون على زنة بناء آخر، غير أن الشيخ ذكر بعد ذلك رأيا نسبه لسيبويه وخطأه في ذلك، قال الشيخ:"ومما قررناه لك من أن زيادة الإلحاق لا تدغم في لام الكلمة تعلم أن قول سيبويه في (معد):"إن الميم أصلية والدال الثانية مزيدة للإلحاق" . بمعزل عن الصواب"(٣).

وليس الأمر كما ذكر الشيخ؛ وبيان القضية على النحو التالي:

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ص ١٦٧.

(٢) قال ابن الأثير:"في حديث الزبير «سمع رجلا يقول: يا لخندف، فخرج وبيده السيف وهو يقول: أخندف إليك أيها المخندف» الخندفة: الهرولة والإسراع في المشي. يقول يا من يدعو خندفا أنا أجيبك وآتيك. وخندف في الأصل لقب ليلى بنت عمران بن إلحاف بن قضاعة، سميت بها القبيلة، وهذا كان قبل النهي عن التعزي بعزاء الجاهلية". النهاية في غريب الحديث والأثر ٨٢/٢.

(٣) دروس التصريف ص٣٨.

ذكر سيبويه الإلحاق تحت عنوان: " هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة، وألحق ببنات الأربعة، حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف(١).

فالإلحاق يجعل الكلمة موازنة للكلمة الملحق بها في نظم الحركات والسكنات، فتكون على صورتها، قال سيبويه:" هذا باب تضعيف اللام، في غير ما عينه ولامه من موضع واحد فإذا ضاعفت اللام وأردت بناء الأربعة لم تسكن الأولى فتدغم وذلك قولك: قردٌ؛ لأنك أردت أن تلحقه بجعفرٍ وسلهبٍ، وليس بمنزلة بناء (معدٍ)؛ لأن (معدا) بني على السكون، وليس أصله الحركة "(٢).

قوله (لم تسكن الأولى فتدغم) يعني أن الكلمة الملحقة لا تدغم مع أن اللام مضاعفة، وذلك حتى تصبح الكلمة الملحقة موازنة للكلمة الملحقة وعلى صورتها، فإن أدغم الحرفان اختلفت الصورة وضاع الغرض من الإلحاق.

قوله (وليس بمنزلة بناء (معدٍ)؛ لأن (معدا) بني على السكون) يعني أن الزيادة في (معد) ليست للإلحاق، ولذلك أدغم، وإنما أدغم لأن اللام (الدال الأولى) ساكنة، وليس أصلها الحركة، ويعلق الفارسي على كلام سيبويه

(١) الكتاب ٢٨٦/٤، وعرفه الرضي بأنه: "أن تزيد حرف أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق به، وفي تصاريفها، من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا". الرضي على الشافية ٥٢/١، وانظر مجموعة شروح الشافية ٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٤/٤، ٤٢٥.

بقوله:"ليس أصل الدال في (معد) الحركة، ولو كان ذلك لأظهر التضعيف كظهوره في (جلبب) ونحوه"[١].

ويكمل سيبويه حديثه، فيقول . عن (معدّ) .:"وليس هذا بمنزلة (مردٍ)، ولو كان هذا بمنزلة (مردٍ) لما جاز قردٌ في الكلام؛ لأن ما يدغم وأصله الحركة لا يخرج على أصله، فإنما كل واحدٍ منهما بناءٌ على حدة[٢].

يريد أن (معدّا) وزنه (فَعَلاً) وليس (فعلا) وأنه بني من أول أحواله على السكون، وأنه لو كان (معدّ) فعلا لما جاز في الكلام قردد؛ لأنه لا يجوز فك المدغم إلا لضرورة، فلو كان مبنيا على الحركة لم يدغم، نحو: قرْدَد، وما أصله السكون هو الذي يدغم[٣] .

وقول سيبويه (لأن ما يدغم وأصله الحركة لا يخرج على أصله) أي: لا يجوز فيه الفك، فيخرج على الأصل.

ثم يقول سيبويه:"وإنما (مَعَدٌّ) بمنزلة (خِدَبٍ)، تقول فِعْلِلٌ؛ لأنه ليس في الكلام فِعْلَلٌ، يعني فيما اللام فيه مضاعفة نحو قردٍ، وكذلك معدٌّ ليس من فَعْلَلٍ في شيء"[٤].

قوله (وإنما (مَعَدٌّ) بمنزلة (خِدَبٍ) . يعني أي أن اللام فيهما مضاعف لغير الإلحاق، ويشرح الأعلم الشنتمري ذلك بقوله:"وأما (معد) فبمنزلة (خدب)، ولا تقول أصله (فِعْلَل)، وكذلك(معد) ليس من (فَعْلَل) في شيء، يريد: أن (معدا) ليس أصله (معدد) على مثال (جعفر)، كما أن (خدبا) لا يقال فيه:

---

(١) التعليقة للفارسي ١٥١/٥.

(٢) الكتاب ٤٢٤/٤، ٤٢٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير) لصالح بن محمد ٨٣٠/٣.

(٤) الكتاب ٤٢٤/٤، ٤٢٥.

أصله (خدبب)، ثم ألقيت فتحة الباء الأولى على الدال ثم أدغمت، بل بقيت الباء الأولى على السكون والدال على الفتحة، كما فعل بـ(معد)"[١].

ويفصل السيرافي القول في هذه المسألة تفصيلا واضحا فيبين أن الكلمة التي ضوعفت فيها اللام قسمان[٢]:

أحدهما: يراد به الإلحاق، فيكون ملحقا بالرباعي، وهو الذي يصير بالزيادة موافقا للرباعي الأصلي في بنيته وحركاته وسكونه نحو: قردد ومهدد ملحقان بـ(جعفر)، ونحو: جلبب وشملل ملحقان بـ(دحرج)، ونحو: قُعدُد ملحق بـ(برثن)، ونحو: رِمْدِد ملحق بـ(زِبْرِج).

والآخر: لا يراد به الإلحاق، وهو الذي ضوعفت لامه وليس له نظير من الرباعي الأصلي في كيفية نظم حركاته وسكونه، نحو: معدّ (فَعَلّ) ونحو: جُبُنّ (فُعُلّ)، وإنما قلنا ليسا بملحقين؛ لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيء على كيفية حركاتهما ونظمهما.

ويورد السيرافي سؤالا مفاده، وهو لم لا يكون (معد) ملحقا بـ(جعفر)، ويكون تقديره (معدد) فأدغم ؟

والجواب أنه لو كان كذلك لصار بمنزلة (قردد) فلم يكن يجوز غير الفك فيكون (معدد) فقط، كما لم يجز في (قردد) الإدغام، والدال الأولى في (معد) ساكنة في أصل البنية، ولم تكن متحركة فتلقى حركتها على الساكن قبلها.

وبعد هذا نقرر ما يلي:

أولا: أن الميم في (معدّ) أصلية لقولهم: تمعدد الرجل.

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٩٣/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩١/٥.

ثانيا: أن الدال الأولى في (معد) ساكنة.

ثالثا: أن الذي لامه متحركة يفك ولا يدغم، نحو: قردد.

رابعا: أن الذي لامه ساكنة يدغم ولا يفك، نحو: معد.

خامسا: أن الزيادة في (معد) ليست للإلحاق؛ لأن (معدا) ليس له نظير من الرباعي الأصلي.

وعلى هذا يكون الشيخ محمد محيي الدين في قوله:"أن قول سيبويه في (معد):"إن الميم أصلية والدال الثانية مزيدة للإلحاق" . بمعزل عن الصواب" قد جانبه الصواب في أمرين:

أحدهما: أنه نسب لسيبويه القول بأن الدال الثانية في (معد) زائدة للإلحاق، وليس كما قال؛ لأن سيبويه لا يقول بأن الدال الثانية زائدة للإلحاق، بل سيبويه دلل على أنها ليست زائدة للإلحاق كما تقدم.

ثانيهما: تخطئته سيبويه فيما لم يقله أصلا.

ثم إن قول الشيخ (إن الميم أصلية) مشكل؛ فإما أن يكون الشيخ ذكره عرضا مع زيادة الدال، وحينئذ فلا مسوغ لذكره، وإما أن يرى أن القول بأصالة الميم خطأ، وليس كما ذكر، وقد تم تفصيل القول في أصالة الميم في (معد) في مسألة نحت (تمعدد).

المسألة السادسة: القلب المكاني بين السماع والقياس

—

القلب المكاني هو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، نحو: يئس وأيس، وهو ما يطلق عليه الاشتقاق الكبير[1]، وقد فصل الشيخ محيي الدين

(١) ذكر الشيخ محيي الدين أن الاشتقاق ثلاثة أنواع:

==

الحديث عن القلب المكاني بوصفه نوعا من أنواع الاشتقاق وجعله سماعيا ونفى عنه القياس، يقول الشيخ:"فلا تعجب إذا قلنا لك: إن الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر سماعيان لا قياس لأحدهما"(١).

ويرد على الشيخ أنه جعل القلب المكاني سماعيا مطلقا ولا قياس فيه، وليس كذلك فإن القلب المكاني فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب البصريين، وهو أن القلب المكاني سماعي كله عند البصريين، فلا يقاس عليه وإنما يقتصر فيه على المسموع من العرب.

المذهب الثاني: مذهب الخليل بن أحمد، هو أن القلب المكاني قياسي فيما أدى تركه إلى التقاء همزتين، قال الرضي:"وليس شيء من القلب قياسا إلا ما ادعى الخليل فيما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كـ(جاءٍ وسواءٍ) فإنه عنده قياسي"(٢).

وإنما يكون القلب المكاني قياسا عند الخليل في ثلاثة مواضع:

أولها: في اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، نحو: ساءٍ وجاءٍ، قال سيبويه . في باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو

==

الاشتقاق الصغير: ما كان التناسب فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى واللفظ وترتيب الحروف الأصول فيهما، نحو: ذهاب وذهب ويذهب وهو ذاهب.

الاشتقاق الكبير: ما كان التناسب فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى واللفظ من غير ترتيب الحروف، نحو: جذب وجبذ.

الاشتقاق الأكبر: ما كان التناسب فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى وأكثر الحروف، وكان باقي الحروف من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين، نحو: نعق ونهق، وهتل وهتن. دروس التصرف ص ١٠، ١١.

(١) دروس التصريف ص٢٠.

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢٤/١.

.:"وأما الخليل فكان يزعم أن قولك: جاءٍ وشاءٍ ونحوهما . اللام فيهن مقلوبة، وقال:ألزموا ذلك هذا واطرد فيه؛ إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة"[1].

أي أن القلب المكاني واقع في اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، مثل: جاءٍ (اسم فاعل من جاءَ)، ووزنه عند الخليل بن أحمد (فالِ) وذلك أنه تقدمت اللام على العين، وأعل إعلال قاضٍ فحذفت منه العين التي أصبحت في آخر الكلمة لالتقائها ساكنة مع التنوين، وبيان ذلك أن اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فِاعل) وعليه فاسم الفاعل من جاء: (جايئ) على وزن (فاعل)، فتقدمت اللام على العين فصار (جائِيٌ) بوزن (فالع) فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة، فأصبحت الياء ساكنة، فالتقت الياء الساكنة مع التنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار (جاءٍ) بوزن (فالٍ)[2].

---

(١) الكتاب ٣٧٧/٤، وإنما ادعى الخليل القلب هنا لأمور:

١ . الفرار من اجتماع همزتين؛ إذ كانوا يستثقلون همزة واحدة فيخففونها بالتسهيل وغيره، ففرارهم مما يؤدي إلى اجتماع همزتين أولى.

٢ . حتى لا يجتمع في الكلمة إعلالان وهو قلب عين الكلمة همزة، ثم قلب لام الكلمة ياء كما في مذهب الجمهور في وزن (جاءٍ).

٣ . كثرة القلب في اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف الصحيح اللام، مثل: شاكٍ، وصافٍ، من غير دافع، فحمل المهموز على اللام على غيره، وكان أولى لتفادي اجتماع همزتين.

(٢) ووزنه عند الجمهور: (فاعٍ)، حيث لم يحدث قلب مكاني، وبيان ما حدث على النحو التالي :

أ . حدث إعلال بالقلب حيث قلبت الألف . وأصلها ياء . وهي عين الكلمة همزة لوقوعها عينا في اسم فاعل لفعل ثلاثي، فصارت جائئ . بهمزتين.

ب . حدث إعلال بالقلب . حيث قلبت الهمزة الثانية المتطرفة من (جائئ) ياء لتطرفها بعد كسرة، فصارت (جائِيٌ).

==

ثانيها: في جمع اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام على زنة (فواعل) نحو: (جواءٍ) و(سواءٍ) جمعي (جائية) و(سائية)، قال ابن عصفور:" فتقول في جمع (جاءٍ): جَواءٍ، كما تقول في جمع (قائم): قَوائم. والأصل (جَوائِئٌ)، فقُلبت الهمزة الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين، وعلى مذهب الخليل: "جَوايِئٌ" فقُلبت الهمزة"(١).

والثالث: الجمع الأقصى لمفرد لامه همزة قبلها حرف مد، نحو: خطايا جمع خطيئة(٢)، قال الرضي:"وأما الخليل فإنه يقول . أيضا . أصله خطايئ بياء

==

ج . استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة، فأصبحت الياء ساكنة، فالتقت الياء الساكنة مع التنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار (جاءٍ) بوزن (فاعٍ).

ونلاحظ أن صورة اسم الفاعل واحدة عند الجمهور والخليل، ولكن التقدير والوزن مختلفان.

(١) الممتع الكبير في التصريف ص٣٢٨، وانظر ارتشاف الضرب ١/٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) ذكر ابن جني المراحل التي مر بها جمع خطيئة حتى وصل إلى خطايا، حيث قال . في باب في حفظ المراتب . ":

هذا موضع يتسمح الناس فيه فيخلون ببعض رتبه تجاوزًا لها وربما كان سهوًا عنها. وإذا تنبهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألا تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله.

فمن ذلك قولهم في (خطايا): إن أصله كان (خطائئ)، ثم التقت الهمزتان غير عينين فأبدلت الثانية على حركة الأولى فصارت ياء (خطائي)، ثم أبدلت الياء ألفا؛ لأن الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلة فصارت (خطاءا)، فأبدلت الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء فصارت (خطايا). فتلك أربع مراتب: خطائئ ثم خطائي ثم خطاءا ثم خطايا.

==

بعدها الهمزة، لكنه يقلب فيجعل الياء في موضع الهمزة، والهمزة في موضع الياء"[1].

ويحتج المبرد لِلْخَلِيل الذي يرى القلبَ المكاني فِي الْجمع الأقصى الَّذِي تَجْتَمِع فِيهِ همزَة وحرف علَّة .، بأنه إذا جاز القلب فيما كان فيه اختيار غير القلب نحو قولهم في (شوائع): شواعٍ، على الْقلب وليس بلازم لعدم وجود الهمزة مع حرف العلة، فأَن يكون هَذَا لازِما فِيمَا اجْتمع فِيهِ حرف العلة والهمزة أولى[2].

==

وهو . لعمري . كما ذكروا إلا أنهم قد أخلوا من الرتب بثنتين: أما إحداهما فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياؤها همزة (خطايئ) بوزن (خطايع)، ثم أبدلت الياء همزة فصارت (خطائئ) بوزن (خطاعع).

والثانية أنك لما صرت إلى (خطائي) فآثرت إبدال الياء ألفا لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة فبدأت بإبدال الكسرة فتحة؛ لتنقلب الياء ألفا فصرت من (خطائي) إلى (خطاءي) بوزن (خطاعي)، ثم أبدلتها لتحركها وانفتاح ما قبلها على حد ما تقول في إبدال لام (رحى) و(عصا) فصارت (خطاءا) بوزن (خطاعي)، ثم أبدلت الهمزة ياء على مضى فصارت خطايا. فالمراتب إذًا ست لا أربع. وهي خطايئ ثم خطائئ ثم خطائي ثم خطاءي ثم خطاءا ثم خطايا. الخصائص ٣/٧، ٨.

والذي ذكره ابن جني هو مذهب غير الخليل بن أحمد، فإن الخليل يرى أن أصله (خطايئ)، ثم يرى فيه القلب لازما فيصير (خطائي)؛ لأن الخليل يرفض التقاء همزتين في كلمة . غير عينين . ولو تخيلا.

(١) شرح الرضي على الشافية ٣/٥٩، ونسب صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف هذا المذهب إلى الكوفيين والخليل. الإنصاف م٢/٦٦٣.

(٢) المقتضب ١/٢٧٨.

وضعف الرضي قول الخليل، يقول الرضي:" قال الرضي:"وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين؛ وذلك لأنه إنما يحترز عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه"(١).

المذهب الثالث: مذهب الكوفيين، وهو أن القلب المكاني قياسي في الصفة المشبهة التي على وزن (فَعِيل) من الفعل الأجوف نحو: سَيِّد، وميِّت، وهَيِّن، فأصله . عندهم . (سَوِيد، وَمَوِيت، وهَوِين)؛ لأنهم لم يجدوا في الفعل الصحيح وزن (فَيْعِل)، فحكموا بأن أصله (فَعِيل) ثم حدث قلب مكاني فتقدت الياء الزائدة على عين الكلمة (الواو)، فصارت بعد القلب المكاني (سَيْوِد ومَيْوِت وهَيْوِن) على وزن: (فَيْعِل)(٢)، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت: سَيِّد، وميِّت، وهَيِّن.

ويرد مذهب الكوفيين أمران:

١ . أن العرب قالوا: (طَوِيل) من غير أن يحدث قلب مكاني، فدل على أن (سيِّد) وأخواته ليس أصله فَعِيلا.

٢ . أن قولهم يخالف الظاهر، فالظاهر أن وزنه (فَيْعِل)، وليس وزنه (فَعِيل).

وبصرف النظر عن المذهب الراجح فإنه كان ينبغي للشيخ محيي الدين عبد الحميد أن يقيد حكمه فيجعل القلب المكاني سماعيا عند البصريين إلا الخليل بن أحمد، وكذا الكوفيون. على النحو السابق تفصيله.

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢٥/١.

(٢) قال الفراء: وإنما صار هذا الإعلال قياسا في الصفة المشبهة لكونها كالفعل وعملها كعمله، فإن لم يكن صفة كـ(عويل) لم يعل هذا الإعلال". نقلا عن شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣.

المسألة السابعة: دلالة تاء المضارعة على التأنيث

تناول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عن الفعل المضارع وأحرف المضارعة، وفي أثناء ذلك قال:"فإذا وجدت فعلا في أوله أحد هذه الأحرف ولم يدل الحرف الذي هو فيه على تكلم أو خطاب أو غيبة . نحو: أكل وأمر وأخذ وأكرم، ونحو: نرجس الدواء ونأى ونبا، ونحو: تولّى وتزكّى وتغافل وتشيطن، ونحو: يسر ويئس . فاعلم أنه ماض لا مضارع"(١).

ومقتضى كلام الشيخ أن الأحرف الأربعة (الهمزة والنون والياء والتاء) إذا دخلت على فعل ودلت على معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة فإن هذا الفعل يكون مضارعا، وبمفهوم المخالفة التي استخدمه الشيخ في تقعيد هذه المسألة تصبح القاعدة: إذا دخلت هذه الأحرف على فعل ولم تدل على معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة فإن هذا الفعل لا يكون مضارعا، بل يكون ماضيا.

وليس الأمر كما ذكره شيخنا الجليل؛ فإن الأمر إن صح مع (الهمزة والياء والنون) فإنه لا يصح مع التاء، وبيان ذلك على النحو التالي:

التاء قد ترد زائدة في أول الفعل الماضي، وهي لا تدل على معنى الخطاب، نحو: تدحرج.

الأصل في تاء المضارعة أن تدل الخطاب، نحو: أنت تلعب، وأنت تلعبين، ولكن هذه التاء قد تدخل على المضارع وليست دالة على الخطاب، بل دالة على التأنيث، وذلك إذا كان الفاعل مؤنثا نحو: تقوم هند، فـ(هند) ليست مخاطبة وإنما غائبة، والتاء هنا لم تدل على الخطاب، بل دلت على أن

(١) دروس التصريف ص٨٨.

الفاعل مؤنث، بدليل أننا لو وضعنا اسما مذكرا بدل (هند) لم تكن لتدخل التاء بل تصبح الياء الدالة على معنى الغيبة هي الأنسب، فنقول: يقوم محمد.

ولتوضيح هذه المسألة أقول إن الفاعل إذا كان اسما ظاهرا حقيقي التأنيث متصلا بفعله وجب إلحاق علامة تأنيث بالفعل تدل على تأنيث الفاعل، وهذه العلامة تكون تاء ساكنة في آخر الفعل الماضي كما تكون تاء متحركة في أو الفعل المضارع، يؤكد هذا قول ابن مالك:"وكل ما لزم في الماضي المسند إليه (فعلت) لزم في المضارع المسند إليه (تفعل)، فإن المقصود من التاءين الدلالة على تأنيث الفاعل، فكل ما جاز أن يقال في الماضي المسند إليه (فعلت) بتاء و(فعل) بلا تاء جاز أن يقال في المضارع المسند إليه (تفعل) بالتاء (يفعل) بالياء"(١).

وعليه فإن القاعدة التي وضعها الشيخ بهذه الصورة غير ضابطة، وكان يجب عليه أن يحترز من مجيء التاء دالة على تأنيث الفاعل في أول الفعل المضارع غير دالة الخطاب.

المسألة الثامنة: حذف الفاء من مصدر الفعل المثال الواوي

ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عند حديثه عن الفعل المثال أن مصدر الفعل المثال إذا كان على (فِعْل) تحذف فاؤه، يقول الشيخ:"إذا كان مصدر الفعل المثال الواوي على مثال (فِعْل) بكسر الفاء جاز لك أن تحذف فاءه، وتعوض عنها التاء بعد لامه، نحو: عدة وزنة وصفة، وتعويض هذه التاء واجب، لا يجوز عدمه عند الفراء، وذهب سيبويه . رحمه الله . أن

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك م٢/٥٩٩.

التعويض ليس لازما، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه تمسكا بقول الفضل بن عباس:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا وأخلفوك عدَ الأمر الذي وعدوا"[1]

ومقتضى كلام الشيخ في هذا النص أمران:

أولهما: أن أصل (عدة) على (وِعْد) على زنة (فِعْل)، حذفت الفاء وعوض منها التاء.

والآخر: أن التعويض بالتاء عن الفاء فيه خلاف، فالفراء يراه لازما واجبا وسيبويه يراه جائزا غير لازم.

وليس كما ذكر الشيخ، والمسألة فيها بيان وتفصيل على النحو التالي:

أولا: حذف فاء مصدر الفعل المثال الواوي إنما كان لأمرين[2]:

١ . أن فاء المصدر مكسورة.

٢ . أن فعله قد أعل بحذف الواو في المضارع، قال ابن جني:" ولم تحذف الواو في (عدة) و(زنة) لأنها مكسورة حسب ,.....، بل لأنها مكسورة , والمصدر جار على فعل محذوف الفاء"[3].

ثانيا: حقيقة التاء في (عدة) ونحوها، وفيه قولان:

أحدهما: قول الجمهور، وهو أن التاء عوض عن الواو المحذوفة.

والآخر: قول الفارسي، وهو أن التاء ليست عوضا عن الواو المحذوفة، بدليل ثبوتها مع الواو في نحو: وجهة؛ إذ لو كانت التاء عوضا لم تثبت مع

---

(١) دروس التصريف ص١٥٩، ١٦٠.

(٢) المغني في تصريف الأفعال للشيخ عضيمة ص٢٠٩، ٢١٠.

(٣) المنصف ١٩٧/١.

الواو؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه[١]، ويؤيده ما ذكره أبو حيان عن الجرمي من أن بعض العرب يستعمل هذه المصادر على الأصل، فيقولون: وِعدة ووِثبة[٢].

ثالثا: أصل عدة ووزنها وحكم التعويض عن حذف الواو، وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها: قول سيبويه، وهو أن أصلها (وِعدة)، بوزن (فِعْلَة) حذفت الواو، وعوض عنها التاء، والتعويض واجب لازم، قال سيبويه:"وإنَّما شيةٌ وعدةٌ فِعْلَةٌ، لو كان شيء من هذه الأسماء فَعْلَة لم يحذفوا الواو، كما لم يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها"[٣].

قال أبو عثمان المازني:"واعلم أن المصدر إذا كان (فِعْلَة) فالهاء لازمة له؛ لأنهم جعلوها عوضا من حذفهم الفاء, فصارت لازمة كما لزمت في (زنادقة) الهاء؛ لأنها صارت عوضا من ياء (زناديق)"[٤].

---

(١) المقاصد الشافية ٤٠٣/٩، قال أبو حيان:"فأما (وجهة)، فالظاهر من كلام سيبويه أنه مصدر جاء شاذًا كالقصوى، ونسب هذا إلى المازني، وعنه وعن المبرد والفارسي أنه اسم المكان المتوجه إليه". ارتشاف الضرب ٢٤٠/١.

فإذا ثبت كلام أبي حيان من أن الفارسي يرى (وجهة) اسما للمكان المتوجه إليه فإن كلام الشاطبي حينئذ لا يتوجه مع الفارسي؛ لأن الحذف إنما يكون في المصادر الجارية على الأفعال وليس في الأسماء.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٤٠/١.

(٣) الكتاب ٢٧٠/٣.

(٤) تصريف المازني بشرح ابن جني ١٩٨/١، وعلق ابن جني على نص المازني المذكور بقوله:"لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة, وعينه ساكنة, فالهاء لازمة له؛ لكان أحسن في العبارة". المنصف ١٩٨/١.

وثانيها: قول الفراء، وهو كقول سيبويه غير أنه التعويض جائز غير لازم، وإنما يجوز حذفه في الإضافة، قال الفراء:"وقال الشاعر:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا

يريد: عِدَةَ الأمر، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها"(١).

وثالثها: قول الرضي، وهو أن أصل (عدة) (وَعْد) على زنة (فَعْل) بفتح العين؛ حيث يقول:"وإنما كسر العين في عدة وأصله وَعْدٌ؛ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أُجري هو مجراه"(٢).

وبعد هذا العرض الموجز للمسألة يتضح أن ما ذكره الشيخ محيي قد جانبه الصواب لأمرين:

أولها: أنه ذكر أن الأصل في المصدر (فِعْل) بكسر الفاء، ولم يقل أحد بذلك، وإنما هو (فِعْلة) على قول الجمهور أو على (فَعْل) بفتح الفاء على قول الرضي.

والآخر: أنه عكس رأي سيبويه والفراء؛ حيث إن سيبويه يوجب التعويض ويمنع الحذف والفراء يجيز الحذف عند الإضافة، قال أبو حيان:" والهاء في نحو: عدة . عوض من الواو المحذوفة فلا يجوز حذفها إلا برد الواو نحو: وعد، وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذفها لأجل الإضافة"(٣).

حتى إن البيت الذي ذكره الشيخ شاهدا على أن سيبويه يجيز حذف التاء . ذكره الفراء واستشهد به، ولم يذكره سيبويه ألبتة، فاتضح أن الأمر على خلاف ما ذكر الشيخ محيي الدين رحمه الله.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤.

(٢) شرح الرضي على الشافية ٣/٨٩.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٢٤٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أكرم المخلوقات سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..... وبعد..

فقد كان البحث في كتاب (دروس التصريف) للعالم الجليل فضيلة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . رحمه الله تعالى . مفيدا ونافعا، يؤكد أن الأزهر وعلماءه حفاظ التراث الإسلامي وحماة اللغة العربية، وقد كان الشيخ ثريا في قواعده وأمثلته، وتميز بجمع كثير من الأمثلة في الباب الواحد، كما اجتهد الشيخ في حصر الأمثلة التي ترد في باب ما، وتهذيب ما ورد في مؤلفات التراث.

وقد جمع الباحث في هذا البحث بعض الأمور التي أخذت على الشيخ في كتابه، من ذلك الإلباس في بعض العبارات، أو ذكر بعض الأدلة وإهمال بعضها الآخر، وذكر بعض الأغراض وإهمال بعضها الآخر، أو ذكر شروط وإهمال شروط أخر، كما أخذ عليه نسبة بعض الآراء لغير أصحابها، وغير ذلك مما ورد مفصلا في ثنايا البحث، غير أني أقول كما قال الأستاذ عبد الحميد عنتر: إن هذا الكتاب من خير الكتب المؤلفة في تصريف الفعل.

غفر الله لنا ولشيخنا ونفعنا بعلمه وجمعنا في مستقر رحمته؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د/ شعبان زين العابدين محمد
استاذ اللغويات المساعد
كلية اللغة العربية القاهرة

أهم المصادر والمراجع

. ارتشاف الضربِ من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١ ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

. الأزهر في ألف عام د/ محمد عبد المنعم خفاجي، د علي علي صبح، المكتبة الأزهرية للتراث ط٣ ٢٠١١م.

. الأصول في النحو لابن السراج، تحيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة ١٤٠٨هـ /١٩٨٨ م.

الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ط١٥ مايو ٢٠٠٢م.

. الأفعال للسرقسطي، تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.

. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

. تصريف الأفعال للأستاذ عبد الحميد عنتر، دار الكتاب العربي بمصر ط٥، ١٣٧٢هـ /١٩٥٢م.

. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط١ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

. التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة.

. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط١ ٢٠٠١.

. جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١ ١٩٨٧م.

. جهود علماء الكلية في مجمع اللغة العربية بحث للأستاذ الدكتور / عبد العظيم فتحي خليل بعنوان:، بحث منشور ضمن كلية اللغة العربية بالقاهرة وثمانون عاما في خدمة اللغة العربية وحمايتها، الندوة العلمية الأولى بمناسبة اليوم العالمي للاحتفال باللغة العربية الثلاثاء ١٢/١٨ / ٢٠١٢م.

. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب ط الثالثة ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.

. دروس في التصريف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين المعروف بديكنقوز أو نقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط٣ ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م، وبهامشه الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا.

. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه، دار الفكر العربي ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

. شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي، تحقيق د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١ ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.

. شرح شافية ابن الحاجب لكمال الدين الفسوي، رسالة دكتوراه للباحث محمد محمود صبري الجبة، كلية اللغة العربية المنوفية ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

. شرح شواهد الشافية للبغدادي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه، دار الفكر العربي ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط١ ٢٠٠٨م / ١٤٢٩هـ

. شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير) لصالح بن محمد، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، إعداد/ خاد بن محمد التويجري ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

. شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية

. شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د/ محمد حسين المحرصاوي مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط ١ ١٣٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

. الكتاب لسيبويه تحقيق /عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ط ٣ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

. كتاب إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي النحوي تحقيق د/ أحمد بن سعيد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.١٤٢٠هـ

.. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري الجزء الأول تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت . دار الفكر دمشق، ط١ ١٩٩٥م.

. اللمع في العربية صنعة ابن جني، تحقيق د/ حسين محمد شرف، عالم الكتب ١٣٩٩هـ.

. ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، مكة المكرمة ط٢ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

. مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٣٢، شوال ١٣٩٣هـ/نوفمبر ١٩٧٣م.

. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط يحتوي الجزء الأول على متن الشافية وشرحها للجاربردي وحاشية ابن جماعة على الجاربردي، ويحتوي

الجزء الثاني على شرح الشافية للنقره كار ومناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري، عالم الكتب.

. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط١ ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

. معاني القرآن للفراء، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار وزميله، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

. معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ مروان العطية، دار البشائر

. المغني في تصريف الأفعال ويليه اللباب من تصريف الأفعال د/ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة، ط٢ ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

مكتبة الملك فهد الوطنية . السعودية ١٤٢٠هـ.

. المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧م.

. المفصل في علم العربية للزمخشري، تحقيق د/ فخر صالح قدارة، دار عمار، ط١ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

. المقاصد الشافية للشاطبي تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا وآخرين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.

. مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

. المقتضب للمبرد، تحقيق الأستاذ /محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت .

. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

. المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية للعلامة لطف الله بن محمد الغياث، تحقيق د/ عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب بالمنيرة.

. المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني، تحقيق /إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، الحلبي.

. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري تحقيق د / زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية.

. النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين د/ محمد رجب البيومي، دار القلم دمشق . الدار الشامية بيروت ط١ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع
المقدمـــة
التمهيـــد
التعريف بالشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد
التعريف بكتاب دروس التصريف
المبحث الأول : المصطلحات
المسألة الأولى : الصرف والتصريف
المسألة الثانية : شرح تعريف التصريف
المسألة الثالثة : معنى الزيادة للإلحاق
المسألة الرابعة : ألف التثنية وألف الاثنين
المبحث الثاني : عبارات غير مستقيمة
المسألة الأولى : تعارض التجرد مع الزيادة
المسألة الثانية : زيادة الياء في أول الكلمة
المسألة الثالثة : دخول الضمائر الساكنة على الأفعال الثلاثة
المسألة الرابعة : اضطراب العبارة
المبحث الثالث : نواقص تحتاج إلى تتمة
المسألة الأولى : أدلة الزيادة
المسألة الثانية : أغراض الزيادة
المسألة الثالثة : الغرض من زيادة الألف
المسألة الرابعة : أدلة القلب المكاني
المسألة الخامسة : عدم توحيد المنهج
المسألة السادسة : أبواب الفعل الأجوف
المبحث الرابع : قيود ناقصة
المسألة الأولى : كيفية وزن الكلمة المزيدة
المسألة الثانية : قلب الياء والواو ألفا

المبحث الخامس : أمور بخلاف ما ذكر
المسألة الأولى : زيادة الميم في الأفعال
المسألة الثانية : من معاني (أفعل)
المسألة الثالثة : (جحنفل) كلمة جامدة
المسألة الرابعة : نحت كلمة (تمعدد)
المسألة الخامسة : الدال الثانية في (معد) للإلحاق
المسألة السادسة : القلب المكاني بين السماع والقياس
المسألة السابعة : دلالة تاء المضارعة على التأنيث
المسألة الثامنة : حذف الفاء من مصدر الفعل المثال الواوي
الخاتمة
أهم المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات